الفصل السادس
مركز دراسات الخدمة الاجتماعية فى مجال الصناعة النفطية وغير النفطية

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل السادس
مركز دراسات الخدمة الاجتماعية في مجال الصناعة النفطية وغير النفطية

"الخبز والكرامة" هو ما تراه على الجدار عندما تدخل مكتب الدكتور خير الدين حسيب المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية. و" الخبز والكرامة" جملة مقتبسة من الاقتصادي الراحل المغفور له الدكتور يوسف الصايغ تلخّص الإشكالية الكبرى في الاقتصاد والسياسة في الوطن العربي. لا أريد الاسترسال في ما توحي لي به تلك الجملة، إلا أن ما يهمنّي هو حقيقتها الكامنة في صميم الأبحاث التي نتناولها في أبحاثنا التنموية والإنمائية، والتي نأتي على جانب منها في حلقات المؤتمر. فمحاولات ترسيخ دولة الرفاهية في الوطن العربي قد تعتبر استجابة لتلك المعادلة، إلا أن حقيقة الأمر مختلفة. فالدولة، وخاصة الدولة القطرية، أخفقت حتى الآن في تأمين الحد الأدنى من النمو الاقتصادي والتنمية بشكل عام، كما أخفقت في تحقيق حدودٍ متواضعة من مختلف عناصر الرفاهية من الأمن، إلى إيجاد البيئة المؤاتية لخلق فرص العمل، إلى تأمين الخدمات الصحية، إلى الحريات، إلى تمكين المرأة، إلى محو الأميّة، وإلى كل ما يطمح إليه المواطن العربي من حياة كريمة. قد يكون الحكم جارحاً بحق بعض الدول العربية التي تعتبر قد أنجزت قدراً كبيراً من الرفاهية لمواطنيها عبر توزيع قسط من الريع المتدفق لديها من الخارج، وخاصة من النفط، علماً أن الوزن السكاني لتلك الدول لا يشكل ثقلاً في الميزان السكاني العربي وبالتالي يقلّل من نتائجه في واقع دولة الرعاية أو الرفاهية. وهنا بيت القصيد فالريع يأتي دون مجهود يذكر، وبالتالي لا فضل حقيقة لحكومات عربية تقوم بتوزيع الريع الذي يخدم مصالح النظام السياسي القائم وليس لتحقيق عقد اجتماعي بين الدولة والمجتمع. على كل حال سأحاول توضيح العلاقة بين الدولة الريعية والنظام القائم وما يسمىّ بدولة الرعاية أو الرفاهية، ومفاصل

تلك الدولة التي يختلف في تحديد معالمها ودورها في الأداء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي السياسيون والخبراء ومؤسسات المجتمع المدني. من جهة أخرى تجري محاولات حثيثة من قبل دوائر الاستعمار القديم والجديد لتفتيت ما يمكن تفتيته من الدولة القطرية إلى مجموعة كيانات فئوية سواء كانت عرقية أو طائفية أو مذهبية أو عشائرية أو قبلية، أو مزيجاً من كل ذلك. إن ما يحصل الآن في العراق، وما يمكن أن يحصل في لبنان وسوريا والجزيرة العربية والسودان وفي كل قطر عربي يُعمل على تفتيته، هو خير دليل على التوجهات الاستعمارية في المنطقة. إن الرد الإستراتيجي لا يكمن فقط في الحفاظ على ما يمكن الحفاظ عليه في الدولة القطرية بل التوجه بخطوات حثيثة نحو المزيد من الخطوات التوحيدية. إن التفتيت المرتقب سيقضي حتماً على كل ما تمّ إنجازه من تقدمّ أو تطوّر وإن كانت تلك التطوّرات دون مستوى الطموحات لمختلف المجتمعات العربية. ففي سياق هذه التطوّرات وتماشياً مع التوجهات العالمية في موضوع قضايا دولة الرعاية أو الرفاهية سيتمّ تفكيك ما تبقىّ من إنجازات اقتصادية واجتماعية حققتها حقبة المدّ القومي في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وأن التفتيت المرسوم على قاعدة كيانات هشة وفئوية سيكون أكثر سهولة فيما لو استمرّت الدولة القطرية بكل سلبياتها.

فالمشهد الاقتصادي الاجتماعي في العالم الرأسمالي، يشهد تطورات عديدة أهمها الجهود المبذولة من قبل حكومات الدول الليبرالية الجديدة لتفكيك أسس دولة الرفاهية أو الرعاية [1] التي نشأت إبان الكساد الكبير

---

[1] أفضّل مصطلح "دولة الرعاية" على مفهوم "دولة الرفاهية" لأن المصطلح الأخير له مدلولات قد لا تتوفر في المجتمعات العربية. فالمستوى الاقتصادي في هذه المجتمعات ما زال دون المستوى مقارنة بواقع الدول الصناعية أو المتقدمة و"الرفاهية" ما زالت بعيدة المنال في المجتمعات العربية. لذلك أعتقد أن "رعاية" شؤون الأفراد وتحقيق الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية التي ما زالت تفتقر=

الذي عمّ الولايات المتحدة ومعظم دول أوروبا في الثلاثينيات من القرن الماضي. فإذا كانت الضرورة الحافز الأساسي لتدخّل الدول في الشأن الاقتصادي والاجتماعي للحد من الخلل في البنى الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تداعيات اقتصاد السوق بما فيها الدورة الاقتصادية والكساد، فإن الفكر الاقتصادي الليبرالي الجديد المسيطر على النخب الأمريكية والأوروبية يريد تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وإعطاء الأولوية للقطاع الخاص في كافة المجالات وحتى إلى حد كبير في المجال العسكري والأمني[1]. السجال السياسي الدائر في الولايات المتحدة حول "إصلاح الضمان الاجتماعي" من قبل الإدارة الحالية هو خير دليل على التوجهات العقائدية السائدة عند النخب الحاكمة، كما أن الإجراءات التي اتخذتها بعض الولايات في الولايات المتحدة لتخفيض الخدمات الصحية تحت ذريعة التقشف في الإنفاق تؤكد تلك الذهنية المتنامية عند النخب الحاكمة[2]. وبما أن هذه الدول الليبرالية تسيطر على المؤسسات الدولية التي تتعاطى القضايا التنموية لصندوق النقد الدولي ومجموعة مؤسسات البنك الدولي، فقد استطاعت تلك الدول فرض سياساتها- أي سياسات عصر النفقات على الخدمات الاجتماعية أو خصخصتها- على سياسة هذه المؤسسات وهي بدورها تحاول فرضها على الدول التي تلجأ إليها للمساعدة في تجاوز الأزمات الهيكلية المزمنة. وبالتالي يصبح السؤال المطروح: ما هو مصير دولة الرفاهية أو الرعاية

=إليها المجتمعات العربية هو أدق وأصح من "الرفاهية " المفقودة. ولكن إذا وجد إجماع بين الخبراء المترجمين على اعتماد مصطلح "الرفاهية" فليكن!

[1] زياد حافظ، "المشهد الاقتصادي الأمريكي وتداعياته على السياسة الخارجية الأمريكية"،**المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٦ (آب/أغسطس٢٠٠٤)،ص ٨٠-٩٠.

[2] المصدر نفسه، ص ٦٤. راجع أيضاً صحيفة **بنيويورك تايمز** في افتتاحية بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣١ بعنوان: "The Budget Politics of Being Poor".

في الدول العربية؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال لا بد من توضيح ما هو مفهوم دولة الرفاهية أو الرعاية وإن بشكل مختصر، لأن الموضوع يعالج في أوراق أخرى. وقد يتمحور البحث في ذلك المفهوم في العلاقة العضوية بين نفقات الدول في مختلف قطاعات وشرائح المجتمع، وبين مفهوم التنمية بشكل عام ومقاييس النمو بشكل آخر إذا أمكن. في هذا الإطار يمكننا اعتبار بعض ما جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية الذي أعدّه برنامج التنمية للأمم المتحدة (UNDP) والبناء عليه لتحديد بعض مكوّنات دولة الرفاهية أو الرعاية. كما أن مضمون الخدمات العامة المعمول بها في الدول العربية لا يعكس بالضرورة مفهوم دولة الرفاهية أو الرعاية في الوطن العربي كنتيجة لعقد اجتماعي أو لرؤية واضحة من قبل النخب الحاكمة لمجتمعاتها المختلفة، وبالتالي قد لا يكون محوراً أساسياً في معالجة مستقبلها، إلا إذا ما حصلت تغييرات جذرية في البنية السياسية والاقتصادية في الدول العربية. ذلك أن دولة الريع حلّت مكان دولة الرفاهية أو الرعاية في غياب العقد الاجتماعي بين الدولة أو القائمين عليها وبين شرائح المجتمع. طبعاً هناك بعض الاستثناءات إلا أنها لا تلغي الحجّة الأساسية المقدمة في هذا البحث. كما أريد التوضيح أنه لا يجوز الخلط بين دولة الرفاهية أو الرعاية ودولة الريع. فالأخيرة "تستمد جميع أو معظم دخلها من الأنشطة الريعية"، بينما الأولى تهدف إلى توفير الحد الأدنى من الخدمات الصحية والتربوية وشبكة الحماية الاجتماعية ومنها الضمان الاجتماعي، "و تلتزم بسياسات من شأنها التخفيف من الفوارق الاجتماعية"[1].

ولكن الواقع هو أن وظيفة الرعاية انحسرت في دول الوطن العربي إلى تأمين الحد الأدنى من الخدمات العامة وإن كانت بكمية وجَودة متفاوتة

---

[1] عبد الرزاق فارس الفارس، " العولمة ودولة الرعاية في أقطار مجلس التعاون،" تحرير سمير أمين [وآخرون]، **في: المجتمع والاقتصاد أمام العولمة** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ١١٧.

بين الدول، من دون التركيز على تخفيض الفوارق الاجتماعية أي اتباع سياسات ضريبية لهذا الغرض. إن الاهتمام الأساسي هو حماية النظام القائم والمستفيدين منه أكثر من تحقيق رؤية سياسية اجتماعية متكاملة. فالمهم هو توزيع ما يمكن توزيعه من الريع دون المساس بأمن النظام ومصالح النخب النافذة والتخلّص من المساءلة. ذلك أن توزيع الريع قد يعفي في نظر النخب الحاكمة في دول الريع من أي مسؤولية ومحاسبة، لأن ما يتم توزيعه هو من مبادرة الحاكم وليس كنتيجة لعقد اجتماعي فهو استكمال لعادات فئوية (قبلية من بينها) ما زالت متجذرة في عدد كبير من المجتمعات العربية.

غير أن هناك من يميّز بين دول ذات اقتصاديات ريع وبين دول لا "تتمتع" بالريع. أعتقد أن التمييز غير دقيق لأن مجمل اقتصاديات الدول العربية يمكن وصفها باقتصاد ريع وإن تباينت مصادر وأحجام الريع في كل منها[1]. لقد أشار التقرير الأول عن التنمية الإنسانية في الدول العربية الصادر عن برنامج التنمية للأمم المتحدة أن مجمل الاقتصاديات العربية هي اقتصاديات ريع بمقدار ما تتأثر بتقلبات أسعار النفط وليست اقتصاديات إنتاج[2]. أما الدول التي لا يشكل النفط المصدر الرئيسي للريع فيها فهناك مصادر أخرى للريع تأتي إما من موقعها الإستراتيجي أو من المساعدات الخارجية أو من السياحة أو من تحويلات المغتربين، كما من تجارة النفوذ بين السلطة القائمة في نظام فئوي والمقربين منها. الريع أساس الثروة والثروة والسلطة توأمان!

أما القضية الثالثة المرتبطة عضوياً بالاقتصاد الريعي وشكل دولة الرفاهية في

---

[1] حازم الببلاوي، "الدولة الريعية في الوطن العربي"، ورقة قدمت إلى: **الأمة والاندماج في الوطن العربي** (ندوة)، تحرير غسان سلامة وآخرون، ٢ ج (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية؛ معهد الشؤون الدولية (إيطاليا)، ١٩٨٩، ج ١، ص ٢٨٢.

[2] برنامج التنمية للأمم المتحدة، **تقرير التنمية الإنسانية العربية: ٢٠٠٢**، بالإنكليزية (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٣)، ص ٨٦.

الوطن العربي، فهي قضية النظام السياسي المعمول به منذ أكثر من خمسة عقود، ألا وهو النظام الفئوي بكافة أشكاله سواء اتخذ ظاهرة الطائفية أو ظاهرة المذهبية أو المناطقية أو العشائرية أو حتى القطاعية (الجيش مثلاً أو طفرة المنتفعين من إرشادات صندوق النقد الدولي و/أو البنك الدولي أي مشروع الليبراليين العرب الجدد). فهناك علاقة عضوية بين النظام الفئوي وشكل توزيع الريع ومفهوم الرفاهية/الرعاية.

في مطلق الأحوال لا يمكن لهذه الدراسة الإجابة عن كافة النقاط والمواضيع المتعلقة بقضايا دولة الرفاهية في الوطن العربي أولاً لضيق الوقت، وثانياً لأن هناك أوراق أخرى من المفترض أن تتناولها. كما أن البحث سيطرح محاور بحث لا بد من القيام بها كالمسح الميداني لكل دولة عربية، وإلا لكانت الملاحظات التي أبديها مجرد مواقف نظرية فقط وإن استندت إلى بعض الدراسات المذكورة لدعمها.

أولا: الاقتصاد السياسي للرفاهية (Political Economy of Welfare)

إن النمو الاقتصادي لا يشكّل بحد ذاته مقياساً للتنمية وللرفاهية. إن أدبيات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي[1] وبخاصة نمو الدخل الفردي تصبو إلى قضايا توزيع الدخل وعدالته. هناك توجهان أساسيان لمعالجة دور الدولة في معالجة الموضوع[2]. **الأول**، هو التوجه الليبرالي الذي يعتمد على آليات السوق والذي يؤدي إلى تقلّص دور الدولة في تقديم كافة الخدمات للمجتمع

---

[1] أقصد بالتنمية تطوير كافة مكونات المجتمع على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئة بينما النمو هو الزيادة في الكميات الكلية كالناتج الداخلي والاستخدام الخ.

[2] Franck Ackerman, "National Development: From Basic Needs to the Welfare State", in: Franck Ackerman, David Kiron, Neva R. Goodwin, Jonathan M. Harris, and Kevin Gallagher, Human Well Being and Economic Goals (Washington DC: Island Press, 1997), p. 281.

واعتماد القطاع الخاص بدلاً منها، وما يرافق ذلك من تخفيض نفقات العائدة للرفاهية أو الحد الأدنى من الحياة الكريمة. هذا التوجه كما هو الآن النموذج القائم في الولايات المتحدة بطبيعته معادٍ للمصالح الاجتماعية بشكلٍ عام، ومعادٍ للديمقراطية الاجتماعية. أما التوجه **الآخر**، فهو نمط الاشتراكية الاجتماعية المعمول بها في دول شمال أوروبا والتي حاولت بعض الدول العربية تطبيقها بنسب متفاوتة من النجاح.

يعتمد مفهوم دولة الرفاهية أو الرعاية على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة. وهنا تقع المشكلة. فما هو مقياس هذا الحد الأدنى؟ تتعدد الآراء في هذا الموضوع فهناك من يلجأ إلى المفهوم التقليدي الذي يقرن بين الدخل الفردي أو ما يوازيه، وبين الرفاهية المرتقبة من القوة الشرائية للدخل. أما المفهوم البديل فهو يرتكز إلى تحقيق أو إشباع الحاجيات الأساسية لحياة كريمة،[1] ألا وهي الصحة والتربية والعمل، إضافة إلى حماية الحقوق الإنسانية والتغلّب على الفقر. والمفهوم الأخير (الفقر) هو أيضاً موضوع مناقشات وسجالات عديدة. والملفت أنه " لا يوجد حتى الآن تعريف علمي دقيق لمفهوم الفقر"[2]. ذلك لأنه مفهوم مجرّد نسبي يحاول وصف حالة اجتماعية واقتصادية معقدة ومتشابكة تختلف من مجتمع إلى مجتمع ومن ظرف تاريخي إلى آخر[3]. لكن " الجزء المشترك يدور حول مفهوم "الحرمان النسبي" لفئة معينة من فئات المجتمع"[4]. ولم تستطع المؤسسات الدولية تحديد تعريف دقيق بسبب التفاوت في الظروف. فالفقر في الريف الهندي أو الصيني أو الصومالي،

---

[1] Paul Streeten, "The Evolution of Development Thought," in: Ackerman, Kiron, et.al., op.cit, pp. 292-296.

[2] عبد الرزاق الفارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠١)، ص ١٩.

[3] المصدر نفسه.

[4] نفس المصدر

يختلف عن الفقر في أوروبا الغربية أو الولايات المتحدة. فالفقر في القارة الأفريقية وبعض بقع القارة الآسيوية كبنغلادش يؤدي في معظم الحالات إلى الجوع فالموت. ويشير الدكتور عبد الرزاق الفارس إلى محاولات عديدة وطموحة لتحديد مفهوم الحرمان، إلا أن جميعها تؤكد صعوبة وتعقيد قياس الفقر[1]. وهناك أدبيات واسعة تحاول قياس الفقر ولن أخوض فيها، إلا أن المهم هو تأكيد النسبية في تحديد المفهوم ومن جرّاء ذلك انعكاس الموضوع على مفهوم الرفاهية.

من جهة أخرى لا بد من ذكر العلاقة بين الرفاهية والأسواق. أساسا إن تدخّل الدولة عبر القطاع العام في الحياة الاقتصادية نتج عن ما يسمّى بإخفاق اقتصاد السوق (Market Failure) في تحقيق الرفاهية أو التأمين الاجتماعي (Social Insurance)[2]. وفي هذا الإطار يجب التوضيح أن الإخفاق التقليدي للسوق في تحقيق التأمين أو حتى الضمان الاجتماعي[3] لا ينتمي إلا بشكل غير مباشر إلى مضمون دولة الرفاهية. أما الفجوات في توزيع الدخل فهي المبرر لتدخّل الدولة وخاصة في ما يتعلق بإعادة توزيع الدخل عبر الضرائب على الفئات الميسورة والنفقات في برامج اقتصادية واجتماعية لمصلحة الفئات الأقّل دخلاً. أما السلع التي تعود بإيجابيات خارجية (Positive Externalities) كالتربية أو الصحة العامة، فإن القطاع العام هو أكثر تأهيلاً فيها من القطاع الخاص، علماً أن هناك من ينادي بتفوق التعليم الخاص على التعليم العام وإن لن أسلّم به، فهذا هذا سجالٌ آخر. من هذا

---

[1] نفس المصدر، ص ٢٠.

[2] Nicholas Barr, "Economic Theory and the Welfare State," Journal of Economic Literature (30 June 1992), pp. 741-803.

[3] هناك تباين في مفهومي التأمين والضمان الاجتماعي. **فالأوّل** يعكس التعاقد الخاص بين الجهة القائمة على التأمين والمستهلك، بينما المفهوم **الثاني** يعكس تداعيات العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين، هذا مع التسليم بتقارب المفهومين.

المنطلق يتحوّل مفهوم دولة الرفاهية إلى مفهوم متبقّ (Residual Welfar State) يعالج بعض القضايا فقط كالبنى التحتية والخدمات العامة، وبذلك لا يمكن فهم لماذا ذهبت بعض الدول إلى أبعد من ذلك[1]. على الأقّل هذا هو أحد التساؤلات في الذهنية الليبرالية الجديدة. ملاحظة: ذلك التوجه يتنافى مع مفهوم دولة الرفاهية كما هي موجودة في المدينة- الدولة سنغافورة التي لا يتجاوز عدد سكانها ٤ ملايين. سعت هذه الدولة منذ أن حصلت على استقلالها إلى "تغذية أصغر أونصة من طاقات كل فرد من مواطنيها"[2] عبر الإنفاق على التربية والتعليم وخاصة في العلوم والرياضيات.

ولما كانت الضغوط مستمرّة من الغرب بشكل عام، ومن الولايات المتحدة بشكل خاص عبر مؤسسات مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (أي ما يسمّى بتفاهم واشنطن) على مجمل الدول النامية ومنها الدول العربية، وبما أن الليبراليين العرب (الجدد والقدامى) يحثوّن الحكومات العربية على الخروج من الدائرة الاقتصادية، فلا بد من طرح العلاقة بين مستوى الحرية أو الحريات، ومستوى تطوّر السوق كنظام اقتصادي يحدد توزيع عوامل الإنتاج وتوزيع الثروة الناتجة عن ذلك النمط. إلا أن مفهوم الحريات معقّد لأن النظام الليبرالي الذي يركّز على آليات السوق لتحقيق الكفاءة الاقتصادية التنافسية (Competitive Economic Efficiency) يغفل حقيقة أنه بالإمكان الوصول إلى نتيجة اقتصادية كفيَّة (Efficient Economic Outcome) عند التوزيع المبدئي لعوامل الإنتاج والموارد. ويكون ذلك عبر نظرية مستقلة أخلاقية للتوزيع في بادئ الأمر (Theory of the Ethical Distribution) التي تحدد في ما بعد جدوى سياسة توزيع

---

[1] بار، المصدر نفسه.

[2] Thomas Friedman, "Still Eating Our Lunch," New York Times, 9/16/2005.

الدخل[1]. حتى آدام سميث، الأب الروحي للاقتصاد الحرّ الكلاسيكي، أكد أن اليد الخفية للمصالح الخاصة والتنافس تؤديان حتماً إلى زيادة في ثروة الأمم، لكن في المقابل فإن الثروة ستفسد الأخلاق إذا لم يتحكّم نظام التكافل الاجتماعي بإدارة السوق. هذا هو مغزى "الميثاق" الذي أفرزته ثورة ٢٣ تموز/ يوليو والذي تمّ التآمر على إجهاضه. ولا بد لي أيضا من الإشارة أن مبادئ ما يسمّى بالاقتصاد الإسلامي تتميّز بأهمية العدالة في التعامل الاقتصادي (Economic Transactions)، وليس من قاعدة موازين القوة التي هي سمة اقتصاد السوق والليبرالية الجديدة. بل يمكننا الذهاب إلى أبعد من ذلك واعتبار الفكر الليبرالي الجديد كفكر ثوري معاكس لمرحلة عصر التنوير التي قضت على فكرة الريع العقاري غير المنتج واستبداله بالإنتاج الزراعي والصناعي. فالفكر الليبرالي الجديد يروّج لنوع جديد من الريع وهو الريع المالي (أي ريع التعامل المالي والتأمين والعقار) عبر التركيز على مكافءة رأس المال على حساب عوامل الإنتاج الأخرى[2]. من جهة أخرى واكب هذا النمط من الفكر الليبرالي الجديد إعادة نظر في الفكر الاقتصادي التقليدي، حيث على ما يبدو هناك توافق في كليات الاقتصاد في الجامعات الأمريكية على التخلّي عن تحقيق الاستخدام الكامل (Full Employment) لأنه من المستحيل تحقيقه نظرياً، وبالتالي لا ضرورة لاتباع

---

[1] Partha Dasgupta, "Positive Freedom, Markets, and the Welfare State," in Ackerman, Kiron, et.al, op.cit, pp.297-301.

[2] سخرية الدهر هي أن الريع المالي يؤدي بشكل أو بآخر إلى إعادة إنتاج الريع العقاري. فعلى سبيل المثال: إن الثروة التي أوجدتها الطفرة المالية خلال حقبة الفقاعة التكنولوجية في أواخر التسعينيات، أدت إلى الاستثمار المكثف في القطاع العقاري في الولايات المتحدة. كما أن الطفرة المالية التي تشهدها دول الجزيرة العربية أدّت إلى الاستثمار الكبير في القطاع العقاري وبالتالي إلى ريع عقاري!

openkandil.com

سياسة نفقات لتحقيق ذلك الهدف المستحيل[1]. وفي هذا السياق أدعو الاقتصاديين العرب إلى التفكير في هذا الموضوع لأن معظم السياسات الاقتصادية "الإصلاحية" التي تروّجها مؤسسات بريتن وودز (BrettonWoods) ترمي في آخر المطاف إلى تنمية الريع المالي في المركز وعلى حساب الأطراف.

من جهة أخرى فإن الاقتصاد السياسي ينطوي على قدر كبير من القيم الأخلاقية التي تمّ تجاهلها عند النخب الحاكمة سواء كانت في الغرب[2] أو في أقطارنا. وربما يجب علينا أن نتوقف على ما أتت به دول شرق آسيا من نموذج للنمو الاقتصادي المنصف "حيث اتبعت السياسة الصناعية في شرقي آسيا جهداً حازماً لإعادة توزيع الثروة، وطبّقت معظم الأقطار في المنطقة إصلاحات زراعية، ووازنت بين العلاقات التي تحكم الشؤون الحضرية-الريفية وعلاقات رأس المال- القوة العاملة"[3]. وبعد تعداد ما حققته التجربة في شرق آسيا يخلص د. قبرصي إلى القول إن التجربة نسفت الصراع المفترض بين النمو والمساواة[4]. والجدير بالذكر أن تلك الدول لا تتمتع بموارد طبيعية تنتج الريع كالنفط.

---

[1] Erik S. Reinert, Development and Social Goals: Balancing Aid and Development to Prevent Welfare_Colonialism, Paper prepared for the High-Level United Nations Development Conference on Millennium Development Goals, (New York, United Nations, March 14 and 15 2005).

أيضاً راجع مقالتنا في **المستقبل العربي**، المصدر المذكور، ص ٧٧ وتابع.

[2] Bill Moyers, "9/11 and the Sport of God", Address at the Union Theological Seminary in New York, September 2005, posted onwww.Common **Dreams.Org**, September 9, 2005.

[3] عاطف قبرصي، "إعادة نظر في دور الدولة في التنمية الاجتماعية-الاقتصادية"، **المستقبل العربي**، السنة ٢٥ العدد ٢٨٢ (آب/أغسطس ٢٠٠٢)، ص. ٦٨.

[4] المصدر نفسه، ص ٦٩.

الملفت أن رئيسة وزراء بريطانيا مرغريت ثاتشر أدلت بتصريح شهير تنفي به وجود شيء اسمه "المجتمع"[1]. وهي من دعاة الاقتصاد الحر غير المقيّد ومن أتباع فون حايك[2]، إلا أن التصريح المذكور يتناقض مع روح نظرية آدم سميث. فالإفراط في الحرية الاقتصادية غير المقيدة بأي قانون أو مبدأ أخلاقي، ينذر بتفاقم القضايا الاجتماعية على حساب الأكثرية الشعبية ولمصلحة القلّة الحاكمة أو النافذة مما ينسف قواعد الديمقراطية التي يتغنّى بها الليبراليون.

قبل الانتقال إلى الفقرة اللاحقة لا بد من الإشارة إلى نظام التكافل الذي أوعز به آدم سميت لكبح جموح اقتصاد السوق، الموجود في بنية الثقافة العربية سواء كانت في الماضي عبر البيئة القبلية أو في ما بعد عبر الإسلام، أو عند بروز الدولة الوطنية والتوجه نحو إنجاز العقد الاجتماعي بين سلطة الدولة والمجتمع، وهذا ما تميزّت به حقبة المد القومي في الخمسينيات والستينيات.

إن الرفاهية التي تطمح إليها المجتمعات هي نتيجة النمو الاقتصادي أولاً. ولكنها ليست محصورة في زيادة إنتاج السلع والخدمات أو حتى في العطل والإجازات الناتجة عن الزيادة في الكفاءة التي أدّت إلى تقصير فترة العمل وتخفيض سنّ التقاعد. الرفاهية في المفهوم الغربي تعني الوقت المتاح خارج إطار العمل لتنمية القدرات الإنسانية. فما هو يا ترى مفهوم الرفاهية في الوطن العربي؟ هل يختلف عن المفهوم الغربي وبماذا؟ أين هي الأدبيات التي تعكس ذلك التعريف؟ طبعاً هناك سجال جاري في الغرب للعودة إلى فترة

---

[1] Paul Omerod, The Death of Economics (New York: John Wiley and Sons, 1997), p. 12.

[2] فون حايك صاحب نظرية تقليص دور الدولة في حياة الإنسان. فالدولة بالنسبة له هي "الطريق إلى العبودية" وفقاً لمؤلفه المشهور الذي يحمل العنوان نفسه. وقد كان لفون حايك التأثير الكبير في الثورة المضادة اليمينية المسيطرة على النخب الحاكمة في كل من بريطانيا والولايات المتحدة منذ ولاية ثاتشر وريغان في بداية الثمانينيات من القرن الماضي.

عمل أطول خشية عدم إمكانية تمويل التقاعد، وهذا يطرح قضية كلفة الرفاهية[1] في المجتمع الغربي في بداية الألفية الثالثة والإطار الفكري لتفكيك ما تمّ بناؤه بعد الحرب العالمية الثانية. الطرح السائد في المجتمعات الغربية التي تتحكم بها النخب الليبرالية يريد تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي المنتج والمباشر، وتحويل تلك المهام إلى القطاع الخاص. كما يريد أيضاً تخفيض النفقات العائدة للضمان الاجتماعي بحجة كلفتها المتزايدة. وهي تعبّر عن عدم إيمان عميق بجدوى الدولة في القيام بأية مهمة[2]. وإدخال عنصر الكلفة في تقييم الخيارات للإنفاق الاجتماعي هو من مهام "نصائح" البنك الدولي. فعلى سبيل المثال عبّر فيليب مسغروف أحد كبار الاقتصاديين في البنك في إحدى منشورات البنك، عن رأيه دون إلزام المؤسسة التي يعمل فيها حول اقتصاديات الاختيار وتمويل خدمات الصحة العامة في دول شرق الأوسط وشمال أفريقيا. جاءت تلك المقالة تحدد المحطات التي يجب أن تقف عليها الحكومات في اختيار القطاعات التي تريد أن تنفق فيها. والمعايير الأساسية هي تسعة يلخصها في الإجابة عن أربعة أسئلة: **السؤال الأول**، هو إذا ما كانت السلع عامة أو نصف عامة (Public or Semi-Public

---

[1] الأدبيات الغربية التي تنتقد نظرية الكلفة المتزايدة للرفاهية عديدة ومتنوعة. ليس إطار البحث هنا استعراض تلك الأدبيات. سأكتفي بالإشارة إلى بعض مواقع الإنترنت التي تتناول الموضوع. فعلى سبيل المثال وليس الحصر أشير إلى الدراسة عن الفقر والرفاهية في المملكة المتحدة على الموقع التالي: http:://www.catalystforum.org.uk/pdf/paper9.pdf

[2] إن رداءة الأداء الحكومي على تداعيات إعصار "كاترينا" الذي دمّر مساحات واسعة في عدد من ولايات الجنوب في الولايات المتحدة في أوائل أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ كانت بمثابة دليل عند النخب الليبرالية الأمريكية على عدم جدوى الحكومة. المصدر، Paul Krugman, "Not the New Deal", *New York Times*, 09/16/2005.

Goods)؛ أما **السؤال الثاني**، فهو يتعلق بتناسق قيمة السلعة أو الخدمة بالنسبة إلى الكلفة (Cost-Effective)؛ **السؤال الثالث**، هو إذا ما كانت تلك الكلفة عبئاً على الفرد إذا ما اضطر إلى تحملها مباشرة؛ وأخيراً من هم المستفيدون من تلك السلعة أو الخدمة؟[1] المشكلة في رأيي في هذا النوع من التحليل هي محاولة عقلنة خروج الدولة من مهامها كدولة رعاية عبر إدخال عنصر الكلفة وتحديد هوية المستفيدين، مما يزيد في التمايز الاجتماعي بين شرائح المجتمع. أضف إلى ذلك أن الكاتب يعترف بالتناقض في المعايير: فقضية التناسق بين قيمة السلعة أو الخدمة وكلفتها، قد تتعارض مع عدالة التوزيع[2]. فالفقراء قد لا يكتفون بالخدمات الصحية غير المكلفة، بل قد يحتاجون إلى خدمات أكثر كلفة. كما أن الفجوة الاقتصادية بين الميسورين والفقراء تتفاقم، إضافة إلى ذوبان الطبقات الوسطى، مما يؤدي إلى زيادة في الإفقار وزيادة عدد الفقراء وبالتالي يلغي فعالية "النصيحة". أما البنك فيقول بصراحة أكبر في إحدى منشوراته: إن التركيز على الفقراء بشكل عام وبالمناطق الريفية بشكل خاص هو أكثر فعالية من السياسة التي كانت متبعة في السابق[3]، وبالتالي على الحكومات أن تتخلى عن المسؤولية لدعم كل الشعب.

من جهة أخرى تزعم تلك النخب أن الضمان الاجتماعي والخدمات

---

[1] Philip Musgrove, "The Economics of Choosing and Financing Public Health Services", in Public Health in the Middle East and North Africa, edited by Anne Maries Pierre-Louis, Francisca Ayodeji Akala, and Hadia Samaha Karam, (Washington D.C., The World Bank, 2004), p. 43.

[2] المصدر نفسه.

[3] Orientations in Development Series, Reducing Vulnerability and Increasing Opportunity: Social_Protection in the Middle East and North Africa, (Washington DC: The World Bank, 2001), p. 81

openkandil.com

التي تقدمها الدولة مثلاً في إطار التعويض عن البطالة، مهين لكرامة الإنسان ويشجع على الكسل. ففي عدد كبير من المجتمعات الغربية شرائح واسعة من الفئات الفقيرة وخاصة تلك المهاجرة إلى تلك الدول تستفيد من تعويضات البطالة والأمومة التي تفوق الحد الأدنى من الأجور، وهذا ما يفقدها الحافز للبحث بشكل جديّ عن فرص للعمل، ويزيد من عجز الموازنات العامة ويضعف المتانة المالية للاقتصاد المعني. كما أن العولمة والضغط الذي تفرضه على اقتصاديات تلك الدول تحثّ النخب الحاكمة والمؤيدة لها على التركيز على رفع الإنتاجية والكفاءة عبر التخفيف من الأعباء المالية وخاصة تلك العائدة إلى الخدمات الاجتماعية ومنها نفقات الضمان الاجتماعي. فالدولة يقتصر دورها على إيجاد الفرص والبيئة المشجعة للقطاع الخاص، كما أن الوفورات التي تنجم عن عصر النفقات الاجتماعية تتيح الفرص للاستثمارات الطويلة المدى في البنى التحتية، أو في المؤسسات التابعة للمجمّع العسكري الصناعي المسيطر على مقدرات الاقتصاد الأمريكي كما أشرت إليه أعلاه. والمستفيدون من تلك السياسات هم بالفعل أقطاب المجمّع العسكري الصناعي في الغرب والنخب الحاكمة. طبعاً كان لا بد من معارضة تلك التوجهات، فكانت وما زالت المعارضات للعولمة وما قد ينتج عنها من تراجع في الأوضاع الاجتماعية في مختلف البلدان. فبرأيي أن المعارضة للعولمة الكاسحة للنظم المقيدة، هي دفاع عن ما حققته دولة الرفاهية في الدول المتقدمة وما يمكن أن تحققه الدول النامية. وطالما تتجاهل القوى المؤيدة للعولمة والمبشرة بالليبرالية الاقتصادية الانعكاسات الاجتماعية لسياساتها، ستستمر السياسة المعارضة للعولمة والليبرالية الاقتصادية.

و لكن أين الواقع العربي في كل ذلك؟ أين موقع النخب العربية من تلك الإشكالية؟ أين الأدبيات التي تعالج بشكل معمق تلك القضايا؟ هل هناك من بداية أجوبة عليها؟ إن تقرير التنمية الإنسانية المشار إليه سابقاً كان حاسماً في ردّه، وإن كان مشوباً ببعض الأخطاء المنهجية التي لم تلغِ

خلاصاته. فالتقرير أشار بوضوح أن الدول العربية أخفقت في تحقيق الرفاهية بل حتى النمو الاقتصادي رغم توافر الموارد الطبيعية ورؤوس الأموال. ومقياس الرفاهية في التقرير يعتمد توفير الحريات الأساسية وتمكين المرأة ومحو الأمية والتحوّل إلى مجتمعات المعرفة. ولكن هل يعني ذلك أن مفهوماً عربياً للرفاهية قد تبلور؟ هل هناك من تعريف عربي أو حتى إسلامي للرفاهية تمّ الإجماع عليه أو حتى البدء بالتداول به بين النخبة المثقفة؟ أعتقد أن المحاولة الوحيدة كانت فكرة مجتمع الكفاية والعدل التي بلورها قائد ثورة ٢٣ تموز/يوليو عام ١٩٦١. ولكن ماذا بعد ذلك؟ ألا يفتقر الفكر العربي والإسلامي إلى تحليل دقيق لمفهوم الرفاهية بشكل يفهمه المجتمع ويترجم إلى حيثيات موضوعية واضحة المعالم؟ ما زالت حتى الآن المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية مقتبسة من الفكر الغربي دون أن تخضع إلى نقاش مثمر لبلورة مفاهيم متجانسة مع الواقع العربي.

كما أنه من الضروري حسم قضية من يقوم بمهام دولة الرفاهية أو الرعاية: الدولة عبر مؤسسات القطاع العام أم عبر مؤسسات المجتمع المدني وما هي الشروط الموضوعية لنجاح أي منها؟ لقد عبّر الدكتور جلال أمين عن هذه المشكلة عند عرضه لقضية العدالة الاجتماعية في الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والتي نشرت محتوياتها في عام ٢٠٠١. يقول الدكتور أمين إن "تحقيق العدالة الاجتماعية (كان) عنصراً أساسياً من عناصر المشروع النهضوي العربي في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، ولكنه لم يكن دائماً كذلك- ولا استمر كذلك طويلاً"[١]. ويفسّر الانحسار في العدالة الاجتماعية في الثمانينيات والتسعينيات بما حدث من تطوّرات تكنولوجية واقتصادية في العالم الرأسمالي وإلى انهيار

---

[١] جلال أمين،" العدالة الاجتماعية من منظور المشروع الحضاري"، **نحو مشروع حضاري نهضوي عربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠١)، ص. ٦٥٥.

نموذج "البناء الاشتراكي" في الاتحاد السوفياتي ومنظومة دول أوروبا الشرقية من المعسكر الاشتراكي، مما أدى إلى سقوط " حتمية الحل الاشتراكي" وإلى انحسار دور الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية. ويعتقد الدكتور أمين "أن الفرصة المتاحة لتحقيق قدر أكبر من المساواة والعدالة الاجتماعية هي أقل الآن بكثير مما كانت عليه في الخمسينيات والستينيات" [1]. لست في إطار التعليق أو الرد بشكل معمّق على ما أتى به الدكتور أمين. فهناك الكثير من الحقائق التي عرضها لا يمكن إنكارها ولكنني ما زلت مؤمناً بأن دور الدولة وخاصة القطاع العام فيها مهم للغاية، وإن كان يشوبه العديد من الإخفاقات التي عطلّت أداءه وخاصة أنه بالإمكان تحسين وترشيد ذلك الأداء[2] من ناحية، وبخاصة أن القطاع الخاص ما زال يتحرّك بحافز الربح قبل أي اعتبار آخر. ولكنني من ناحية أخرى لا أسقط إمكانية القطاع الخاص وعلى الأخص مؤسسات المجتمع المدني التي تستوحي نشاطها من تراث عربي وإسلامي عريق يمكن تحديثه لسد الثغرات الناتجة عن تعثّر أداء الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية. هذا من جهة، أما الوجه الآخر للإشكالية التي لم يتحدث عنها الدكتور أمين في هذه الورقة، هي العلاقة بين طبيعة النظام السياسي القائم ودولة الريع وتأثيره على دولة الرفاهية أو الرعاية. إن خلاصة الطرح الذي أؤمن به هو أن النظام السياسي القائم وهو نظام فئوي يولّد نظام اقتصاد ريعي بل يعادي إنشاء اقتصاد إنتاج، لأن اقتصاد الإنتاج يفرض

---

[1] المصدر نفسه، ص. ٦٦٠.

[2] أوصي القارئ بمراجعة النقاشات التي تلت ورقة الدكتور أمين وهي مناقشات قيمّة. كما لا يمكن فهم ورقة الدكتور أمين من أنها توصية بإهمال دور الدولة والتركيز على القطاع الخاص. بل العكس هو ذلك والورقة تعكس بالفعل الاستياء بل السخط على حد تعبيره من انحسار دور الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية. لاحظ أن المصطلح المعتمد هو " العدالة الاجتماعية" وهي من المهام الأساسية لدولة الرفاهية أو الرعاية.

المساءلة والمحاسبة، بينما اقتصاد الريع يعفي القائمين من ذلك. ثم أن دولة الرعاية في دولة الريع وهي دولة توزيع الريع ليس وفقاً لعقد اجتماعي بل لتثبيت القاعدة السياسية التي تدعم النظام القائم. فالإصلاحات التي لا تتناول لبّ الموضوع أي القضاء على البنية الفئوية القائمة لن تأتي بأي تغيير جذري في بنية الاقتصاد، بل تأتي بما يكفي لتثبيت الوضع القائم والريع الناتج عن ذلك الوضع.

وفي تعقيب مهم على ورقة الدكتور أمين أوضح الدكتور عصام العريان إمكانية مؤسسات المجتمع المدني الإسلامي بالقيام بتلك المهام[1]. وعدّد المجالات التي استطاعت تلك المؤسسات الإسلامية التي تنشط فيها القطاعات التي عجزت الدولة عن تغطيتها. فعلى سبيل المثال استطاعت المؤسسات التي يتكلّم عنها د. العريان أن تغطي كفالة الأيتام والمساعدة المباشرة للفقراء وكفالة طلاّب العلم، وحتى إنشاء المؤسسات العمرانية المختلفة كالمدارس والمكتبات والمستوصفات والمستشفيات والملاجئ ودور المسنين وما إلى ذلك[2]. ولا بد أيضاً من ذكر الدور المهم للأوقاف الإسلامية والمسيحية في الرعاية التربوية والصحية والتأهيل الاقتصادي والاجتماعي وحتى في النشاطات الاقتصادية المنتجة والتي يتمّ من خلالها توظيف العدد الكبير من الناس[3]. غير أن المساهمات القيمة لتلك المؤسسات لم ولن تلغي مسؤولية الدولة. فحتى القطاع الخاص الذي أسند إليه مهام التنمية بكافة أشكالها استجابة لسياسات الصندوق والبنك الدولي، أثبت هو بدوره عجزه

---

[1] د. عصام العريان، "تعقيب (٢)"، **نحو مشروع نهضوي**، ص ٦٨٣-٦٩٢.

[2] المصدر نفسه، ص ٦٨٥-٦٨٦.

[3] جورج قرم، الخصخصة والأمن الاجتماعي تعليق على ورقة معالي الأستاذ عبد اللطيف الصمد، (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مهرجان القرين الثقافي العاشر، ندوة العصر العربي الجديد: الواقع والتحديات، الكويت، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

وعدم قدرته عن سد الفراغ التنموي[1].

ثانيا: تداعيات الإجراءات الإصلاحية

لا بد هنا من وقفة حول تداعيات ما يسمّى بالبرامج الإصلاحية الاقتصادية التي تروّجها مؤسسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي يحمل لواءها طبقة "الليبراليين العرب الجدد" كأنها حلول سحرية تحقق النمو ومن ثم التنمية. فضمن مجموعة القرارات التي يبشّرون بها خصخصة النشاطات الاقتصادية التي تقوم بها الدولة في مجمل الأقطار والتي ستؤدي (و قد أدّت بالفعل) إلى تفاقم البطالة، وعصر النفقات ذات الطابع الاجتماعي كالدعم للسلع الغذائية الأساسية والمعونات الاجتماعية. وقد استدرك كل من الصندوق والبنك تداعيات قرارات الخصخصة على البنى الاجتماعية وخاصة تقليص الاستخدام ونمو البطالة. فتّم عندئذ إدراج الصناديق الاجتماعية الخاصة لتدارك النتائج السلبية المرتقبة. وبالفعل أقدم عددٌ من الدول العربية على خصخصة بعض المنشآت الاقتصادية وإيجاد الصناديق الاجتماعية لمعالجة تداعيات تلك الإجراءات. فكيف يمكن تقييم تلك التجربة؟ الإجابة عن ذلك معقدة ومركبة. فالتجارب العربية مختلفة وتتميز بظروفها الخاصة. فبعض الدول أقدمت على إنشاء صناديق للحماية الاجتماعية تلازماً مع الإصلاحات المطلوبة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد، وذلك للحدّ من تفاقم تداعيات الفقر على ديمومة النظام. في ذلك السياق أُعدّت حلقة نقاشية في مطلع عام ١٩٩٦ في أبو ظبي تحت رعاية أربع مؤسسات: الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ صندوق النقد العربي؛ صندوق النقد الدولي؛ والبنك الدولي. عرضت خلال هذه الحلقة عدة

---

[1] غازي الصوراني، "العولمة وطبيعة الأزمات في الوطن العربي وآفاق المستقبل"، **المجتمع والاقتصاد أمام العولمة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص. ٤٠-٤١.

obeikandi.com

أوراق أعدها خبراء ومسؤولون من تلك المؤسسات إضافة إلى أكاديميين وباحثين من الدول العربية. هذه الأوراق عالجت البعد النظري والفكري للإصلاح الهيكلي الاقتصادي وتداعياته الاجتماعية، إضافة إلى الحالات العربية بشكل عام والتركيز على بعض التجارب الخاصة في الأردن ومصر وتونس والجزائر والمغرب، أعرض بعض ما جاء فيها في الفقرات التالية.

١ـ الأردن

الأردن أنشأ صندوقه الاجتماعي ليعّدل من شبكة التأمين الاجتماعي المعمول به قبل الإصلاحات، والذي كان يتشكل من الضمان الاجتماعي والدعم للمواد الغذائية وبعض التحويلات النقدية. فالضمان الاجتماعي وفّر التعويضات لنهاية الخدمة والتأمين لمن يتعرض للإصابات خلال العمل. أما الدعم للمواد الغذائية فهدفه كان لفرض الاستقرار في أسعار تلك السلع وخاصة سعر السكر والأرز واللحم. أما في ما يتعلق بالتحويلات النقدية فكانت محصورة في العائلات الأكثر احتياجاً. فعندما أقدمت الحكومة الأردنية على تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي بادرت أيضاً إلى توسيع مدى شبكة التأمين الاجتماعي بما فيه البطاقات الغذائية لذوي الدخل المتدني. أما الإجراء الثاني فكان إنشاء صندوق المساعدة الوطني الذي أمّن التحويلات النقدية لأولئك الذين لا يستطيعون دخول سوق العمل. أما الإجراء الثالث فهو منح الخدمات الصحية بأسعار متدنية (أي مدعومة) للفئات الفقيرة عبر توزيع البطاقات الصحية. وشملت هذه الخدمات العاملين في المؤسسات غير الحكومية. ولكن كافة الإجراءات المتخذة كانت محدودة النطاق لتخفيف الأعباء المالية عن خزينة الدولة. فعلى سبيل المثال لم يشمل صندوق المساعدة الوطني جميع الفئات الفقيرة. فمن كان يستطيع العمل أو من كان له أقارب أثرياء أو من كان يمتلك بعض الأصول المادية لم يكن مؤهلاً للاستفادة منه. وبالتالي لم يستفد من ذلك الصندوق أكثر من ٣,٥

بالمئة من السكان، بينما نسبة أصحاب الدخل المتدني تشكل ٦,٦ بالمئة من السكان أي أنه لم يستفد إلا أقل من نصف السكان المرشحين للاستفادة[١]. أما البطاقات الغذائية فشملت تقريبا أكثر من ٩١ بالمئة من السكان عام ١٩٩٤[٢]. وانخفضت نسبة الإنفاق على دعم المواد الغذائية من الناتج القومي الداخلي من ٣,٤ بالمئة عام ١٩٩٠ إلى ٠,٣ بالمئة عام ١٩٩٩[٣]. في مطلق الأحوال لم تتجاوز نسبة الإنفاق على شبكات الحماية الاجتماعية ٦,٦ بالمئة من الناتج الداخلي في النصف الأول من التسعينيات.

٢ـ الجزائر

شبكة الحماية الاجتماعية في الجزائر تتشكل أيضاً من الضمان الاجتماعي ومن الدعم للسلع الغذائية. إضافة لذلك فقد أوجدت الحكومات الجزائرية مساعدات اجتماعية عبر برنامجين: **الأول**، يشمل مساعدة عائلات العاملين في مختلف القطاعات بما فيهم الموظفين الحكوميين. وهذه المساعدة مكونة من تحويلات نقدية (حوالى ٤٠ دينار في الشهر لكل طفل حتى سن السابعة عشر) وعلاوات مدرسية بغض النظر عن مستوى دخل الأسرة. أما البرنامج **الثاني**، فهو المساعدة المالية المباشرة للمسنين والمعوقين. إضافة إلى ذلك يشمل البرنامج مساعدات غذائية للأسر الفقيرة ومنح مدرسية لأطفالها. العنصر الرابع لشبكة الحماية في الجزائر هو سياسة الاستخدام والأجور. لقد أقدمت الحكومة الجزائرية على اتباع سياسات تؤمن الاستخدام

---

[١] Faris Bingaradi and Adda Guiecour, "Social Safety Nets of Some Arab Countries," in: Taher H. Kanaan, ed., The Social Effects of Economic Adjustments on Arab Countries, (International Monetary Fund, 1997), p.59.

[٢] المصدر نفسه.

[٣] Orientations in Development Series, Reducing Vulnerability op.cit., p. 81.

الكامل عبر قوانين صارمة تمنع رب العمل من صرف المأجورين، كما أنها فرضت على أرباب العمل تأمين العديد من المنافع الاجتماعية للعاملين. إضافة إلى ذلك اتبعت الحكومة سياسة رفع الحد الأدنى من الأجور بشكل مستمر لتأمين الحد الأدنى المقبول من الدخل[1].

لكن عندما باشرت الحكومة الجزائرية بتطبيق الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية اضطرت إلى إعادة النظر في شبكة الحماية الاجتماعية. فكان التركيز على حصر المستفيدين من المساعدات بذوي الدخل المتدني، كما عالجت سياسة الاستخدام وما لزم من تمكين استمرارية برامج المساعدات. ففي مطلع التسعينيات (عام ١٩٩٢)، اعتبرت الحكومة أن الدعم للسلع الغذائية لا يمكن الاستمرار به ولا بد من أن تكون الأسعار مرآة للكلفة الحقيقية لها. لذلك أوقفت الدعم عن معظم السلع باستثناء الحليب والطحين والسميد. وبالتالي انخفضت نسبة الدعم من حدها الأعلى عام ١٩٩١ وهي ٤,٧ بالمئة من الناتج القومي إلى ما يقارب الصفر بالمئة عام ١٩٩٩[2]. وتعويضاً عن انخفاض الدعم للسلع الغذائية، أقدمت الحكومة على تقوية المساعدات المالية. لذلك رفعت التعويضات العائلية من ٤٠ ديناراً إلى ١٤٠ ديناراً والعلاوات المدرسية من ٢٥ ديناراً إلى ٢٥٠ ديناراً. واعتبرت الحكومة أن تلك التعويضات كافية لتغطية الانخفاض في الدخل الناتج عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية[3]. ويتم توزيع تلك المساعدات عبر صندوق الضمان الاجتماعي وصندوق نهاية الخدمة وتمولها خزينة الدولة. وعلى ما يبدو فإن عدد المستفيدين من تلك المساعدات بلغ ١٥ مليون شخص. أما في ما يتعلق بقوانين العمل، فقد أقدمت الحكومة على تشريع جديد يهدف إلى مساعدة الشباب في بحثهم عن فرص العمل كما أوجدت صندوق تأمين للبطالة. ففيما يتعلق

---

[1] Bingaradi and Guiecour, المصدر نفسه،، ص. ٦٣.

[2] .Reducing Vulnerability…,op.cit, p.81.

[3] Bingaradi and Guiecour المصدر المذكور، ص. ٦٥.

بالشباب، اعتبرت الحكومة أن الاهتمام بهم هو مسألة أساسية، فأوجدت برامج تأهيل في الإدارة والتعاونيات وتشجيع المؤسسات الصغيرة. لكن لم تستطع الحكومة إيجاد فرص للعمل بسبب التركيز المتزايد على القطاع الخاص، وبسبب تذرع الأخير بعدم كفاءة اليد العاملة الموجودة وبسبب عدم توفر الرأس المال المطلوب لخلق فرص العمل. على كل حال ما زالت الأزمة الاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية متفاقمة، علماً أن ارتفاع أسعار النفط وفّر الاحتياط النقدي (ما يوازي ٥٠ مليار دولار) ما يكفي للقيام ببرامج إنمائية واسعة للحد من الفقر والانحدار الاجتماعي. أما تعويضات البطالة فهي محدودة في الزمان والقيمة وذلك لحث الباطلين عن العمل على إيجاد فرص جديدة.

٣ـ تونس

أما مكونات شبكة الحماية الاجتماعية في تونس ما قبل الإجراءات الإصلاحية، فهي أيضاً كانت تشمل الضمان الاجتماعي، ودعم المواد الغذائية، والمعونة الاجتماعية المباشرة، والتنمية الريفية، وبرامج التوظيف[1]. فنظام الضمان الاجتماعي مكوّن من أربعة صناديق: صندوقان للقطاع الخاص والآخران للقطاع العام. والصندوقان في القطاع الخاص هما: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وصندوق تعويض نهاية الخدمة. الصندوق الأول يؤمن المنافع للأشخاص الذين يديرون أعمال شركاتهم الخاصة، وللعاملين في القطاع الخاص، والمغتربين في المهجر، وموظفي القطاع العام. أما صندوق نهاية الخدمة فهو يؤمن المنافع للمساهمين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتعويضات نهاية الخدمة والعلاوات الاجتماعية والعائلية. أما في ما يتعلق بالصندوقين للقطاع العام فهما: الصندوق الوطني لنهاية الخدمة وصندوق نهاية الخدمة لمستخدمي القطاع العام، ويؤمنان الضمان الصحي

[1] المصدر نفسه، ص ٧٢-٧٥.

وضمان الشيخوخة والمعاقين. لكن الصندوقين لا يقدمان علاوات ومساعدات مالية للعائلات. أما دعم السلع الغذائية هو عبر صندوق مقاصة يشمل الحبوب (القمح والشعير)، والزيت والحليب والسكر دون تحديد للكمية أو المستفيدين بغض النظر عن مستوى الدخل. المكوّن الثالث لشبكة الحماية الاجتماعية هو المعونة الاجتماعية التي يديرها برنامج صندوق التأمين الاجتماعي والحكومة مباشرة. وتحتوي هذه المساعدة على العلاوات العائلية وفقاً لعدد الأطفال والوضع التوظيفي لرب العائلة أو للزوجة. وهذه المساعدة وإن كانت وضيعة إلاّ أنها تشكل ركيزة أساسية لدخل العائلة. ويختلف تغطية وتمويل هذه المساعدة بين القطاع الخاص والقطاع العام. فالتغطية في القطاع الخاص تشمل أصحاب الأجور والمتقاعدين والطلاب المشتركين في الصناديق الوطنية للتأمين والتقاعد. وتموّل هذه المساعدات عبر المساهمات للصندوق الوطني للتأمين. هذا وقد انخفضت العلاوات العائلية مع تخفيض عدد الأطفال المستفيدين في كل عائلة من أربعة إلى ثلاثة، كما أن ارتفاع الأسعار أدّى إلى تآكل قيمة تلك المساعدات. أما البرنامج الثاني فهو برنامج التكافل الاجتماعي الذي يؤمن المساعدات الظرفية والدائمة للعائلات المحتاجة والمسنين. وتشمل هذه المساعدات تحويلات نقدية وعلاوات شهرية للغذاء، ويتمّ تمويلها مباشرة من موازنة الدولة والمساعدات الخارجية والمحلية. المكوّن الرابع هو برامج التنمية الريفية التي تصبو إلى تخفيف الفوارق في مستويات المعيشة بين الريف والمدن وتشمل المساعدات لذوي الدخل المتدني وتمويل البنى التحتية للمناطق الصناعية والزراعية. وأخيرا هناك برامج مساعدة توظيف حاملي الشهادات المهنية الثانوية التي أقدمت عليها الحكومة عبر دفع جزء من رواتبهم، وإعفاء مستخدميهم من اشتراكات التأمين، شرط أن يتمّ التوظيف بشكل كامل قبل نهاية السنة.

عندما أقدمت الحكومة على تطبيق الإجراءات الإصلاحية، طوّرت عندئذ شبكة الحماية بغية تصويب أكثر دقة الفئات الفقيرة خاصة في

تحسين دعم السلع الغذائية والمباشرة ببرامج جديدة للخدمات الصحية والاجتماعية والتوظيف. ففي ما يتعلق بدعم السلع وبغية تخفيف الكلفة، أقدمت الحكومة على الرفع التدريجي لسعر السلع وتخفيض كلفة إنتاجها إضافة إلى حصر الدعم في السلع المتدنية الجودة التي يستهلكها ذوو الدخل المتدني! (أليس ذلك من التمييز الاجتماعي المبرمج؟!). فالسلع الأحسن جودة أصبحت أكثر كلفة للمستهلكين. الغريب والمحزن هو أن الكاتبين اعتبرا أن ذلك الأمر يشكل خطوة جيدة ويجب الاقتداء بها[1]. ونتيجة لكل ذلك انخفضت نسبة كلفة الدعم من الناتج الداخلي من ٤,٣ بالمئة عام ١٩٨٤ إلى ٢,٤ بالمئة عام ١٩٩١[2] إلى ٢,١ بالمئة عام ١٩٩٩ [3]. أما في ما يتعلق ببرنامج المساعدة الاجتماعية الذي أنشأ عام ١٩٨٦ لتخفيف وطأة العبء خلال المرحلة الانتقالية من الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة من البنك الدولي، فتمّ تحديد المنتفعين من تلك المساعدات وحصرها بأرباب العائلات التي أصبحت عاطلة عن العمل أو معاقة أو غير مستفيدة من أي مساعدة عائلية أخرى. فعدد العائلات المستفيدة من تلك البرامج ارتفع من ٦٠ ألف عام ١٩٨٦ إلى ١٠٠ ألف عام ١٩٩١ زادت خلال تلك الفترة قيمة المنافع والخدمات ثلاثة أضعاف. أما في ما يتعلق بالخدمات الصحية فتمّ دعمها للعائلات المتدنية الدخل وذلك عبر برنامجين: الأول شمل حوالى ١٠٠ ألف عائلة استفادت من خدمات مجانية، والثاني شمل ٦٠٠ ألف عائلة (أي حوالى ٤٠ بالمئة من السكان) استفادت من كلفة مخفضة لتلك الخدمات. وفي إطار معالجة قضية البطالة، أقدمت الحكومة على إنشاء ثلاثة برامج: **الأول** يؤمن تمويل مشاريع إنشائية تضمن توظيف الشباب، و**الثاني** عبر توفير المناخ لخلق فرص جديدة للعمل خاصة في القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة، و**الثالث** عبر تأهيل وتدريب الشباب عبر

---

[1] المصدر نفسه،، ص ٨١.

[2] المصدر نفسه،، ص ٧٦.

Reducing Vulnerability…, op.cit, p. 81

opelkanal.com

تمويل مشارك من البنك الدولي. غير أن الإجراءات الإصلاحية أدّت إلى تردي الحالة التوظيفية. فارتفعت معدلات البطالة من ١٢,٩ بالمئة عام ١٩٨٤ إلى ١٥,١ بالمئة عام ١٩٩١[١] إلى ١٥,٦ بالمئة عام ١٩٩٩[٢].

٤ـ مصر

أنشئت وتطورت شبكة الحماية الاجتماعية في مصر على مدة عدة عقود وأصبحت جزءاً لا يتجزّأ من الحياة الاجتماعية. وتشمل تلك الشبكة المساعدة الاجتماعية للعائلات الفقيرة جداً، أي ما يوازي ٢,٧ مليون منتفع كما يستفيد حوالى ثمنمائة ألف من التغطية للتوظيف المؤقت. أضف إلى ذلك برنامجاً لدعم المواد الغذائية يستفيد منه حوالى ٨٧ بالمئة من السكان وكلفته توازي ٤,٨ بالمئة من الناتج القومي الداخلي ودعم للمياه وكلفته توازي ٤,٩ بالمئة من الناتج القومي والصحة والتربية لجميع المواطنين[٣] .أما كلفة تلك الشبكة فكانت توازي ١٩ بالمئة من الناتج القومي عام ١٩٩٠[٤]. والرأي السائد عند خبراء الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (الكاتبان اللذان أعدّا الورقة حول صندوق التنمية الاجتماعية) هو أن شمولية التغطية لشبكة الحماية الاجتماعية هي "غير عادلة" أولاً، ومكلفة ثانياً[٥].

---

[١] بنغارادي وغويكور، المصدر المذكور، ص. ٨٠.

[٢] برنامج التنمية للأمم المتحدة (UNDP)، **تقرير التنمية الإنسانية في الدول العربية ٢٠٠٢**، (بالإنكليزية) الملحق الإحصائي، ص. ١٥٨.

[٣] Khalifa Ali Dau and Hussein M. Al Amach, "Social Safety Nets: The Social Development Fund in Egypt", in Taher K. Kanaan editor, The Social Effects of Economic Adjustments…op.cit, p.105-6.

[٤] المصدر نفسه، تتوافق هذه الإحصاءات مع إحدى الدراسات الصادرة عن البنك الدولي (انظر هامش رقم ٥١).

[٥] المصدر نفسه، ص ١٢٥.

openkandil.com

ففي تقرير أكثر حداثة صادر عن البنك الدولي ومقيّم للضمان الاجتماعي في مصر، أوضح أن النظام القائم يميّز ضد الطبقات الفقيرة وإن كان من الناحية النظرية يشمل الجميع. فالفئات الميسورة تستفيد من تغطية تأمينية أكثر كرامة من الفئات الفقيرة[1]، لكن لم يذكر التقرير الأدلة الدامغة على ذلك. فسوء الإدارة وعدم الكفاءة بررتا إعادة النظر في تركيب الشبكة وحصرها بما يسمّى الطبقات الفقيرة أو الأكثر فقراً. أعتقد أنه من الضروري إعادة تقويم تلك التجربة، فإذا كانت سوء الإدارة وعدم الكفاءة مسؤولتين عن تدهور شبكة الحماية الاجتماعية، فيمكن معالجة ذلك عبر ترشيد الإدارة وليس بالضرورة عبر تفكيك الشبكة.

فلما باشرت الحكومة المصرية بتطبيق بعض الإجراءات الإصلاحية كان لا بد من تعديل الشبكة بحيث تتكامل مع الإجراءات التي تتعلق بتخفيض البطالة ومنع سوء التغذية والفقر القاهر، وتخفيف الأعباء المالية عن القطاعات الشعبية الأكثر فقراً عبر استمرار الدعم لبعض السلع الغذائية والتربية والوقود والصحة، إضافة إلى بعض الإنشاءات التحتية التي قد تؤدي إلى خلق فرص للعمل، وأخيراً إجراءات لحماية الطفولة. هذه الإجراءات كانت من مهام صندوق التنمية الاجتماعية الذي أنشىء عام ١٩٩١ والذي كان يراد له أن يكون الركيزة للحماية الاجتماعية بدلاً عن الشبكة السابقة. ويختلف الخبراء في تقييم نجاح تلك التجربة. فالخبيران من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية اعتبرا أن خلال فترة الثلاثين شهراً من حياة الصندوق، أن التجربة كانت إيجابية حيث استفاد ما يوازي ١٢ مليون مواطنٍ مصري بشكل مباشر أو غير مباشر، كما أن الصندوق ساهم في

---

[1] Markus Loewe, "Social Security in Egypt: An Analysis and Agenda for Policy Reform", Working Paper 2024, (The World Bank, undated but probably in2001), p. 6.

openkanal.com

خلق ١٧٧ ألف وظيفة دائمة و٧٤ ألف وظيفة ظرفية[١]. ولكن أشار الكاتبان أن السلبيات الظاهرة لم تنجم عن سوء تطبيق بل بسبب "تضخيم" دور الصندوق وكثرة الأهداف التي لم تكن موجودة عند تأسيس الصندوق. أما بالمقابل فإن تقييم البنك الدولي للصندوق كان أكثر سلبية، حيث اعتبر أن إنجازاته لم تكن بالمستوى المطلوب وبالتالي يمكن التقليل من أهمية الصندوق[٢]. في مطلق الأحوال أعتقد أنه من المفيد إجراء بحثٍ ميداني جديد لتجربة أصبح عمرها حوالى ١٥ سنة تقريبا. التقييم الموضوعي لتجارب الصناديق الاجتماعية التي تعالج تداعيات الإجراءات الإصلاحية ما زال قيد البحث. فالمناقشات المذكورة كانت في منتصف التسعينيات حيث كانت معظم الصناديق حديثة العهد (كصندوق التنمية الاجتماعي في مصر)، ولا تملك الأفق الزمني الكافي لإصدار أحكامٍ فيها. ولا توجد حسب علمي أبحاثٌ أكثر حداثة تقيّم تلك التجارب وقد أكون مخطئاً. إلا أن الدلائل المتوافرة تفيد أن تلك التجارب قد حققت بعض النجاح[٣] وإن لم يكن شاملاً أو كافياً. أعتقد أنه من المفيد إجراء ندوة تقيمية لتلك التجارب لأنها قد تجيب عن كثير من التساؤلات.

هذا بعض ما جاء في الندوة المذكورة التي أوردت أبحاثاً عديدة والتي أثارت نقاشات مهمة. فعلى ما يبدو لم تعالج تلك الأوراق قضايا اعتبرت جوهرية ومتعلقة مباشرة بالطرح النظري لقضايا الإصلاح الاقتصادي من منظور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. فعلى سبيل المثال لاحظ الدكتور

---

[١] ضو والعمش،المصدر نفسه،، ص. ١٢٦.

[٢] Reducing Vulnerability…op.cit, p. 77.

[٣] Khalifa Ali Dau and Hussein M. El-Amach, "Social Safety Nets: The Social Development Fund in Egypt", in edited by Taher M. Kanann, op.cit, pp. 98-127

جلال أمين في تعليقه على ورقة باتريسيا الونسو- غامو ومحمد العريان، أن الورقة المعدّة لم تعالج العديد من القضايا التي يعتبرها أساسية، وأوافقه عليها كمسألة الإجراءات المطلوبة لتخفيف العجز في الموازنة أو إلغاء الدعم للسلع الغذائية وتأثيرها على الفقراء، علماً أن ذلك الدعم هو في الأساس لمصلحة الفقراء. كما أن الورقة لم تعالج أيضاً تأثير رفع سعر صرف العملة الأجنبية على أسعار السلع الغذائية التي تستورد في معظمها والتي يتأثر بها بشكل مباشر الفقراء. إضافة إلى ذلك فإن الدولة قد تخسر مصدراً أساسياً من دخلها الريعي بسبب رفع سعر العملة الأجنبية أو تخفيض قيمة العملة الوطنية. إن الورقة المقدمة كانت انتقائية في معالجة القضايا وركزّت على الحجج التي تبرز عدم تعرض الفئات الفقيرة إلى سلبيات الإصلاحات الاقتصادية التي يروّج لها[1]. كما ينتقد الصياغة الحذرة (Cautiously Worded) لتأثير الإصلاحات على الفقراء بحيث لا تأتي بشيء مفيد. فالقضية هي نظرية وسياسية في آنٍ واحدٍ. ويركز مروّجو الإصلاح الاقتصادي أن الإجراءات المطلوبة قد تأتي بالنمو الاقتصادي، وذلك اهتمامهم الأساسي، وأن النمو بحد ذاته لا يؤثر بحد ذاته على حياة الفقراء، بل إن ما يؤثر بهم هو نمط النمو. إلا أن الاهتمام يجب أن يكون على إجراءات الإصلاح وليس على النمو الذي يشكل شرطاً ضرورياً ولكن غير كافٍ لتحسين حالة الفقراء. إن ذلك الاهتمام الليبرالي نوع من الذريعة (الخديعة؟!) التي تبرر نمط الإجراءات المسماة بـ" الإصلاحات"، وإن أدّت في المدى القريب والمنظور إلى مشاكل اجتماعية ولكن بالمقابل على زعم الليبراليين فإن المستقبل على المدى الطويل سيكون أفضل بكثير مما هو عليه الآن.

---

[1] تعليق جلال أمين على ورقة باتريسيا الونسو-غامو ومحمد العريان، " Economic Reforms, Growth, Employment, and the Social Sectors in the Arab Economies", in **The Social Effects of Economic Adjustments in Arab_ Countries,** p. 38.

وينتقد الدكتور أمين ذلك النمط من التفكير لأن التركيز الخاطىء هو إما "نمو أو لا نمو". فالقضية ليست في ذلك الخيار الخاطئ. فعدم النمو يصيب الجميع بما فيهم الفقراء، بينما المسألة تكمن في معدلات النمو المرتقبة. ويطرح سؤالاً مركزياً: ما المشكلة في نسبة نمو أقلّ أي أربعة أو خمسة بالمئة ومن دون "الإجراءات الإصلاحية"، بدلاً من نمو بنسبة ثمانية أو عشرة بالمئة ولكن مع الإجراءات الإصلاحية المدمّرة؟ أما النقد الثاني فهو مدة "المدى القصير" التي ستتأثر به الفئات الفقيرة نتيجة الإصلاحات. فعمّا يتكلمون؟ فالنظرية الاقتصادية السائدة هي نظرية التدفق البطيء أو التقطير من القمة إلى القاعدة (Trickle Down Theory) تمّ ترويجها خلال ولايتيْ ريغان في الثمانينيات والمعروفة أيضاً بنظرية اقتصاديات العرض (Supply Side Economics) والتي سمّاها آنذاك جورج بوش الأب بأنها اقتصاديات الفودو، أي بمعنى أنها غامضة وتفتقر إلى المنطق أو القاعدة العلمية وترتكز على الغيبيات والسحر! فالتذرّع بأن الإجراءات ستأتي بنمو وبتحسين الأوضاع في "المدى البعيد" (وهو غير محددٍ زمنياً) غير مقبول. فالمقولة الشهيرة لكينز معبّرة للغاية: "في المدى البعيد سنكون جميعاً من الأموات"!

ثالثا: الريع: لمحة اقتصادية

الريع من الناحية النظرية في الفكر الاقتصادي هو أحد مكونات الدخل في أي وحدة اجتماعية اقتصادية. ويعرّف الفكر الاقتصادي الريع بأنه المردود لعامل إنتاج الأرض. وبشكل أعمّ يعرّف الريع بأنه المردود لملكية الموارد الطبيعية ولكل ما يتعلّق بكافة الموارد التي لم تكن من صنع الإنسان كالمناخ، والموقع الجغرافي الذي يأخذ في كثير من الأحيان بعداً إستراتيجياً

كما هو واقع الحال في معظم دول الوطن العربي[1] - أي بمعنى آخر الدخل الناتج من هبات الطبيعة. وإذا أردنا أن نعرّف بشكل أدق الريع الاقتصادي فهو الفارق بين السعر السوقي لسلعة أو عامل إنتاج وكلفة الفرصة (Opportunity Cost). فالموقع الإستراتيجي في الأسواق الذي يتمتع به بعض مالكي السلع يمكّنهم من فرض سعر البيع الذي يريدونه فوق كلفة الفرصة لما يقدمونه. هذا وقد تكلّم عن الريع كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو ومالثوس، أي أرباب الفكر الاقتصادي الكلاسيكي. فالريع بالنسبة إلى سميث يدخل في تركيب سعر السلع بشكل مختلف عن الأجور والأرباح. فالأجور و/أو الأرباح المرتفعة أو المنخفضة تؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض الأسعار، بينما الريع هو نتيجة ذلك[2]. وقد أثنى على ذلك ريكاردو عندما أكّد أن ارتفاع الريع هو نتيجة وليس السبب لارتفاع الأسعار[3]. من هنا يمكن فهم كيف تحوَّل ارتفاع أسعار النفط في السبعينيات وما بعد، بأنه أوجد ريعاً بسبب عدم تناسق كلفة الإنتاج وسعر البيع. والفرق لم يكن بسبب زيادة في الاستثمار أو تحسين الإنتاجية والكفاءة، بل بسبب الموقع الإستراتيجي لمصادر النفط في عدد من دول الوطن العربي وبسبب الطلب

---

[1] على سبيل المثال تستفيد مصر من الجعالات أو الواردات من قناة السويس (حوالى مليارين ونصف دولار أمريكي سنوياً)، من تحويلات العمال المصريين العاملين في الخليج (ما يقارب ثلاثة مليار دولار سنوياً)، من واردات الغاز والنفط المتزايدة، من الاحتكارات الحكومية عبر التعريفات الجمركية، من قيمة الجنيه المصري الذي يفوق قيمته الفعلية، إضافة إلى تحويلات الدولية التي تقارب أكثر من ألفين مليار دولار سنويا.

[2] Adam Smith, The Wealth of Nations, (London,: Everyman's Library, 1776), p. 412.

[3] David Ricardo, Principles of Political Economy and Taxation, ٨٢١ (London, Everyman's Library, 1

openkandil.com

المتزايد عليه. ولقد شهدت المنطقة تدفقاً هائلاً للريع ساهم إلى حد كبير في نمو المنطقة، لكن من دون أن يؤدي إلى زيادة في إنتاجية الاقتصاديات القطرية أو في الجهود التي تخلق ثقافة إنتاج قبل ثقافة استهلاك. هذا التدفق الخارجي للريع شكّل في نظر عدد كبير من المحللين السبب الرئيسي للمشاكل التي عانت وما زالت تعاني منها دول المنطقة[1]. فعلى سبيل المثال وليس الحصر مكّن التدفق الريعي الحكومات المعنية عدم فرض الضرائب على المواطنين متجنبة بذلك العلاقة التصادمية الطبيعية بين المكلفين والحكومات، وبالتالي تمّ قطع الوصل في المساءلة والمحاسبة للحكومات التي استفادت من فقدان تلك المسائلة للإقدام على سياسات نفقات أو هدر دون الرجوع إلى قاعدة المواطنين والخضوع للمراقبة.

لكن ليس كل الريع ناتجاً عن التدفق الخارجي، بل هناك ذهنية البحث عن الريع والتي تتبين في السعي الداخلي للحصول على مواقع إستراتيجية وامتيازات في الأسواق الداخلية، كإجازات الاستيراد أو الحماية الجمركية أو إعفاءات ضرائبية أو جمركية[2]. فأصحاب تلك الامتيازات وهم إجمالاً قلة في مجتمعاتهم ولكن من المقربين من السلطة القائمة، يجنون أرباحاً ليست بالضرورة ناتجة عن زيادة في الإنتاجية أو الكفاءة أو الاستثمار، بل يجنون ريعاً بكل ما للكلمة من معنى. هذه القضية تثير مسألة كيفية إنتاج الثروة وكيفية توزيعها في إطار الدولة الريعية وهذا ما سأحاول بيانه في المقطع التالي.

رابعا: دولة الريع والرعاية في الوطن العربي

الريع "ظاهرة عامة تعرفها جميع الاقتصادات المتقدمة منها والمتخلفة،

---

[1] Alan Richards and John Waterbury, A Political Economy otheMiddle East, 2nd ed. (Boulder, CO: WestviewPress, 1996), p. 17.

[2] المصدر نفسه.

بيد أن الخلاف ينحصر في مدى الأهمية النسبية التي يمثلها الريع. والريع لا يمثل إلا نسبة ضئيلة من الإنتاج القومي لكن هذا عكس الحال في الدول النفطية"[1]، وقد أضيف إلى ذلك الدول العربية بشكل عام. مصادر الريع متعددة وسمتها الأساسية مصدرها الخارجي[2]. ولكن هذا لا يعني أن العامل الداخلي غير مؤثر في إنتاج الريع إذا صحّ الكلام. فقد أشرت في فقرة سابقة أن الذهنية الريعية الداخلية تنتج ريعاً داخلياً عبر ما يمكن تسميته تجارة النفوذ بين السلطة والمقربين منها. فإنتاج الثروة في دولة الريع محصور ضمن مجموعة قليلة لا تساهم بشكلٍ فعّال في عملية الإنتاج الاقتصادي، وأن حصة توزيع الريع على تلك الفئة يفوق حصتها المشروعة (Fair Share). وليس هدف هذه الدراسة الاسترسال باقتصاديات الريع، فذلك الأمر يتطلب بحثاً منفصلاً خارج الإطار المتفق عليه، وإن كان عنصراً أساسياً في موضوع البحث. أكتفي بهذه اللمحة السريعة وأنتقل إلى تحديد مصادر الريع في الوطن العربي.

قبل ذلك أريد تبيان العلاقة العضوية بين طبيعة الأنظمة القائمة في الوطن العربي وتوزيع المنافع التي تولّد الريع. في هذا السياق أشير إلى ما تقدم به كل من دي مسكيتا وروت في مجلة ناشيونال إنتريست *National Interest* الأمريكية الفصلية واليمينية الميول. في البحث المشار إليه بعنوان " الجذور السياسية للفقر"، يبين الكاتبان المنطق الاقتصادي للحكم الاستبدادي الذي يستعمل كل ما لديه من إمكانيات لشراء الذمم، وهو ما يمكن تطبيقه إلى حد كبير على أنظمة الحكم في الوطن العربي. ويقول

---

[1] عبد الله الجناحي، "العقلية الريعية وتعارضها مع مقومات الدولة الديمقراطية"، **المستقبل العربي**، عدد ٢٨٨، شباط/فبراير ٢٠٠٣، ص. ٥٤.

[2] Hazem Beblawi, "The Rentier State in the Arab World", in The Arab State, Edited by Giacomo Luciani, (Berkeley, University of California Press, 1990), p.87.

الكاتبان في هذا المضمار "إنه من المنطقي للمستبدين في الدول الفقيرة الإسهام في إثراء الفئات التي تلتّف حولهم أو تنتمي إليهم وإن كان على حساب الشعب الفقير"[1]. والهدف السياسي من الدراسة كان للفت نظر الإدارة الأمريكية من مطب الإمداد بالمساعدات الخارجية للدول التي تحكمها أنظمة استبدادية. فالمساعدة الخارجية (التي أصبحت مصدراً متكرراً للتدفق المالي في عدد كبير من الدول النامية، وبخاصة في الوطن العربي، وبالتالي نوعاً من الريع الخارجي لم ولن تتحول إلى تمكين عمليات الإصلاح المطلوبة خاصة في الساحة السياسية[2]. من جهة أخرى تبيّن من دراسات ومعلومات استند إليها البحث المذكور، أن القيادات التي تنتج الفقر والمآسي عبر الفساد المنظّم ـ السمة الرئيسية للنظام المستبد- تحتفظ وقتاً أطول بمناصبها من القيادات التي تعمل على إثراء بلادها[3]. والنتيجة لذلك الأمر هي أنه من المنطق أن يتمّ استبعاد الشفافية من السياسات الاقتصادية وحكم القانون[4]. فهذه الأنظمة وقياداتها لن تقبل بإرساء إمكانية المساءلة والمحاسبة لأنها قد تنهي حكمها. ويمكن القول إن الوصف المذكور ينطبق إلى حدّ كبير على الدول العربية في افتقاد الحكم الصالح أو الرشيد (GoodGovernance) وعدم الشفافية، والمساهمة في توزيع المنافع على الفئات المقربة من الحكم، وبالتالي إنتاج الريع الداخلي الذي يحافظ على ديمومة النظام من قبل النخب الحاكمة. هذا ما يمكن استخلاصه مما جاء به تقرير التنمية الإنسانية الأول الذي عرض بشكل عام تلك المشاكل، والتقرير الثالث المخصص لقضية الحرية والحريات في الدول العربية.

---

[1] Bruce Bueno de Mesquita and Hilton Root, "The Political Roots of Poverty," *National Interest*, no. 68 (Summer 2002), p. 28.

[2] المصدر نفسه، ص ٢٩.

[3] المصدر نفسه.

[4] المصدر نفسه، ص ٣١.

أما المصادر الخارجية للريع في الوطن العربي فهي **أولاً** عائدات النفط. ولا يقتصر ذلك الأمر على الدول المنتجة للنفط بل يمكن توسيع الرقعة لضّم الدول التي ترسل يدها العاملة إلى الدول النفطية. وبالتالي يصبح المصدر **الثاني** للريع الخارجي التحويلات من الدول النفطية إلى الدول غير النفطية عبر اليد العاملة الوافدة إلى الدول النفطية. كما أن المساعدات التي تمنحها الدول النفطية إلى غير النفطية في الوطن العربي سواء لأغراضٍ سياسية أو لأغراضٍ اقتصادية، هي أيضاً مصدرٌ **ثالثٌ** للريع للحكومات المستفيدة منها. المصدر **الرابع** هو المساعدات الخارجية التي تمنحها بعض الدول المتقدمة في إطار مساعدة فعلية أو في إطارٍ سياسي تحت غطاء اقتصادي. المصدر **الخامس** هو العائدات الناجمة عن نفقات السياحة الخارجية الوافدة إلى الدول. كافة هذه المصادر مصيرها خارج سيطرة الدول المستفيدة منها وبالتالي لا "تساهم" في إنتاج دخل أو ثروة فيمكن تصنيفها كريع.

خامسا: الدول النفطية ومستويات الريع

تعتبر الدول النفطية العربية النموذج الأهم لدول الريع. فالصادرات النفطية تشكّل أكثر من ٩٠ بالمئة من واردات الموازنات وأكثر من ٩٥ بالمئة من واردات التصدير[١]. ونسبة اليد العاملة في القطاع النفطي ضئيلة جداً لا تتعدى اثنتين أو ثلاثة بالمئة سواء كانت في إنتاج الثروة النفطية أو في توزيعها. وتشكّل هذه الثروة "المنتجة" ما بين ٦٠ و٨٠ بالمئة من الناتج القومي لتلك الدول[٢]. إن الاعتماد الشديد على عائدات النفط يفقد تلك الدول "المرونة

---

[١] ببلاوي، المصدر نفسه، ص ٨٩.

[٢] وفقاً إلى تقرير التنمية الإنسانية العربية عام ٢٠٠٢ المذكور سابقاً، مجمل إجمالي الناتج القومي لجميع الدول العربية بما فيها الدول النفطية لا تفوق الناتج القومي لإسبانيا عام ١٩٩٩. المصدر نفسه، ص. ٨٥.

اللازمة لمواجهة الأوضاع الاقتصادية والتكيّف معها"[1]. السمة الأساسية لهذه الدول هو توزيع الريع وفقاً لمعايير سياسية اجتماعية محدّدة، وخاصة بطبيعة الأنظمة المعمول بها. فالمنتفعون من التوزيع هم رعايا الدولة دون سواهم، أما المقيمون فيها كعاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية ومن جنسيات مختلفة، فلا حق لهم في الريع إلا في الأجور التي يتقاضونها. فعلى سبيل المثال اليد العاملة الآسيوية في مختلف دول الجزيرة العربية حقها في الخدمات الاجتماعية هو أقلّ من حقوق رعايا الدول. والملفت للنظر أن اليد العاملة الأجنبية سواء كانت آسيوية أو عربية أو غربية، هي أكثر عدداً من رعايا الدول التي يقطنونها وهذا قد ينذر بمشاكل سياسية واجتماعية في مستقبل قد لا يكون بعيداً. فدول اليد العاملة الآسيوية كالهند[2] وباكستان، قد تطالب في مستقبل قريب بتحسين الأوضاع الاجتماعية لرعاياها العاملين في دول الجزيرة العربية تمهيداً ربما لتكريس حقوق سياسية فيها تؤثر في سياسات تلك الدول، بل قد تضطر إلى دعوة دول رعاية اليد العاملة إلى المشاركة في توزيع الريع.

أول دولة أقدمت على توزيع الدخل الريعي هي العربية السعودية. فالعاهل السعودي المؤسِس للدولة السعودية عبد العزيز ابن سعود، اعتمد

---

[1] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **مسح للتطورات الاقتصادية في منطقة الإسكوا: ٢٠٠٢-٢٠٠٣** (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٤)، ص. ٢٨.

[2] التقى والدي نهرو عندما كان سفيراً للبنان في الهند في مطلع الستينيات. قال له نهرو آنذاك (عام ١٩٦٣) أن مستقبل الهند هو في الغرب. فلما استفسر والدي عن ذلك، لأن نهرو من أقطاب باندونغ ومؤسس لدول عدم الانحياز، أوضح أن الغرب بالنسبة إلى الهند هي منطقة الخليج العربي! وفي مطلع الألفية الجديدة بات واضحا أن اليد العاملة الهندية هي العمود الفقري لاقتصاديات دول المنطقة مصدقة لتنبؤات نهرو!

توزيع الريع عبر توزيع العقارات للمقربين، ثم عبر "شراء" الدولة العقارات الموزعة بأسعار باهظة محوِّلة بالتالي الريع إلى الأقارب والمحسوبين. والريع آنذاك كان أولاً من مداخيل نفقات الحجاج القادمين إلى الحرم الشريف، ثم من المساعدات المالية التي كانت تقدمها الحكومة البريطانية، وعندما تمّ اكتشاف النفط في المملكة في الثلاثينيات من القرن الماضي، بدأت الجعالات الناتجة عن تصدير النفط تشكل المصدر الرئيسي للدخل الريعي. في ما بعد وعند طفرة النفط وارتفاع أسعاره في السبعينيات، أقدمت العربية السعودية على سياسة توزيع العقود لإنجاز المشاريع للبنية التحتية (طرق، إنشاءات عسكرية، مستشفيات، مواصلات الخ) وفقاً إلى معايير الولاء والقربة والمحسوبية سواء كانت قبائلية أو مناطقية أو غيرها، وجميعها هادفة إلى دعم النظام والحكم القائم. ومنذ الثمانينيات توسعّت رقعة توزيع الريع السعودي إلى دول المنطقة الفقيرة لدعم موقفها الإقليمي وسياساتها في المنطقة. فالمساعدات السعودية سواء كانت للحكومات العربية المحرومة من النفط أو لمؤسسات المجتمع المدني (مدارس، جمعيات خيرية) أو للنخب ككتاّب وإعلاميين ومهنيين، أدّت إلى ثقافة متفشية تتبنى الاعتماد على الريع، وإن أدّت إلى تجاهل الكلفة السياسية لذلك الاعتماد.

من جهة ثانية، إن الخط الفاصل بين الخدمة العامة (Public Service) والمصلحة الخاصة ملتبس إلى حد كبير[1]. فعلى ما يبدو ليس هناك من تناقض في المصالح عند المسؤولين الرسميين وأصحاب القطاع الخاص. فالوزراء في كثير من الأحيان ينشؤون شركاتهم الخاصة وهم في سدّة المسؤولية الحكومية، وهي ظاهرة غير موجودة في الدول المتحضرة. ولا يجدون أي حرج في استخدام مواقعهم الرسمية لدعم مصالحهم الخاصة سواء بشكل مباشر أو عبر أسماءٍ مستعارة[2]. إضافة إلى ذلك أصبحت الحكومة

[1] جناحي، المصدر نفسه، ص ٥٦، والبلاوي، المصدر نفسه، ص ٩١.

[2] بلاوي، المصدر نفسه، ص. ٩١.

الموظِف (بكسر الظاء) الأساسي في المملكة بل المحرك الاقتصادي للنمو. إن معظم نشاطات القطاع الخاص مرتبطة بعجلة الإدارة. فإذا أنفقت الحكومة ازدهر القطاع الخاص عبر العقود التي تمنحها. وهذه العقود تعطى للمقربين أو المرتبطين برموز النظام. أما في أيام الكساد كما حصل في النصف الثاني من الثمانينيات والتسعينات عندما انخفضت أسعار النفط، ونتيجة لكلفة حرب الخليج والعجز في موازناتها، كادت أن تتوقف عجلة النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص، إلا أن الدولة اختارت أن تكون ربّ العمل لمواطنيها وإن كانت توجهات النظام والمجتمع لمصلحة النشاط الفردي في القطاع الخاص. فكل مواطن سعودي له الحق بالعمل في إطار إدارات الدولة، إضافة إلى ذلك فإن القوانين المعمول بها في المملكة تفرض على الشركات الأجنبية العاملة في المملكة أن توظّف عدداً من المواطنين السعوديين وفقاً لنسب تحددها إدارات شؤون العمل الرسمية. ويعتبر العديد من المسؤولين في تلك الشركات أن فرض تلك النسب للتوظيف هي بمثابة ضريبة على أعمال الشركة، وخاصة أن إنتاجية الموظف السعودي قد لا تتوافق مع متطلبات ربّ العمل الأجنبي. على كل حال إن ذلك تفصيل والعبرة هي في رغبة الحكومة في تخفيف الأعباء التوظيفية عنها من جهة، كما أن هناك أيضاً رغبة في بناء ثقافة العمل والتقليل من الاتكال على الإدارة العامة كمصدر للعمل، كما أنها طريقة غير مباشرة في توزيع الريع لمواطنيها عبر الشركات الأجنبية.

أما الكويت فهي الدولة التي اعتمدت سياسة توزيع الريع في منطقة الخليج العربي من منطلق المشاركة بين العائلة الحاكمة والرعايا، مدشنة بالتالي دولة الرفاهية. فكانت مسؤولية الحكومة توزيع الريع وإن كان بشكل جزئي. واعتمد أمير الكويت آنذاك الشيخ عبد الله السالم الصباح سياسة خلق المصالح المكرسة عند الأعيان الكويتيين عبر شراء العقارات بأسعار تفوق أسعار السوق. وسرعان ما تعمّمت السياسة في مختلف دول الخليج، مما أدّى إلى خلق مصالح اقتصادية وسياسية تحافظ على الكيان

والنظام وتتصدّى للدعوات الوحدوية السائدة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. واستمرت سياسة وهب العقارات للوزراء والمقربين ومن ثم شرائها بأسعار مرتفعة، مشجعة بالتالي المضاربة العقارية وممهدة لحقبة المضاربة بالأسهم، كما حصل في سوق المناخ في مطلع الثمانينيات- أي تثبيت المصدر الريعي للثروة في تلك الأقطار.

وتطوّرت الأمور في بلدان الجزيرة العربية وخاصة دول مجلس التعاون، حيث انتقلت الحكومات من موقع توزيع الهبات والإمتيازات، إلى توزيع الخدمات والسلع العامة. فهذه الحكومات أقدمت على توفير عددٍ كبيرٍ من الخدمات كمّاً ونوعاً في التربية والتعليم، والصحة والضمان الاجتماعي والتوظيف، وشبكة هائلة من البنى التحتية[1]. وهذه الخدمات تمنح إما بشكل مجاني أو بكلفة منخفضة إلى مواطنيها لتجنب نقمتهم من مظاهر الهدر والثراء العجيب والسريع لمجموعات مقربة من دوائر القرار. في آخر المطاف استطاعت الأنظمة الريعية في الجزيرة العربية أن تنفذ سياسات خدمات عامة تكبح نقمة تلك الشعوب، وأن تخلق طبقة من الرأسماليين أو بالأحرى المتموّلين الذين يشكّلون عمقاً إستراتيجياً للأنظمة وتقف معها ضد التطلّعات الشعبية (أو الشعبوية كما تصّورها الحكومات المعنية)[2]. هذه النقطة مهمة لأن اقتصاديات تلك الدول متكاملة نسبياً بالاقتصاد العالمي عبر المشاريع المشتركة (Joint Ventures) مع شركات أجنبية. وبالتالي هي أكثر انكشافاً تجاه الخارج مما يعرّضها إلى ردود فعل شعبية أو "شعبوية" ضد العولمة، ومن هنا تكمن تضافر المصالح بين السلطة وطبقة المنتفعين[3].

---

[1] المصدر نفسه.

[2] C.M. Henry and R. Springbord, Globalization and the Politics of Development in the Middle_East, (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2001), p. 169.

[3] المصدر نفسه

من هنا أنتقل إلى مستوى آخر من الريع في تلك الدول ألا وهو الريع الناتج داخلياً عن الامتيازات الممنوحة للمقربين. " وإذا ابتعدنا عن علاقة الثروة الخاصة بالخدمة العامة، فإن القطاع الخاص بمؤسساته الكبيرة وخاصة العائلية منها كوّنت ثرواتها من قيم وقوانين الدولة الريعية التي ساعدت على خلق ظروف تسمح لهذه المؤسسات باكتساب أنواع متعددة من الريع"[1]. فعلى سبيل المثال، إن معظم النشاطات التجارية تتمحور حول الوكالات التمثيلية المحصورة بتلك الفئات والتي تطغى على التبادل التجاري الداخلي. من هنا انبثقت طبقة التجار المتحالفة مع النظام القائم وتلك الطبقة تؤدي الخدمات لأولي الأمر في السلطة. والقضية ليست محصورة بالتمثيل التجاري للشركات الأجنبية، بل تتعدّى ذلك إلى المواقع الاحتكارية التي يولدها النظام الفئوي القائم. أضف إلى ذلك، فقد ارتبطت فكرة الريع بظاهرة المضاربة لأن الريع في كثير من مزاياه غير المرتبطة بالجهد والإنتاج، سرعان ما يؤدي إلى قيام عقلية المضاربة التي تسعى إلى تحقيق الربح السريع. والعقلية الريعية تفرز قيماً تتناقض مع متطلبات التحرر الإنساني منها التقليد ضد الإبداع، والاستعلاء الذكري ضد تحرير المرأة والسلطة ضد الحرية، والإقليمية ضد القومية والقبلية ضد التعاقد الاجتماعي، والمحسوبية ضد الكفاءة الفردية والثروة ضد الفقر[2].

والاحتكارات تنتج ريعاً لا تقّل أهميته عن الريع الخارجي. كافة الامتيازات التي يمنحها أرباب النظام الفئوي لمؤيديه تؤدي إلى اتسّاع الفجوة بين القلّة الحاكمة والمستفيدين، وبين شرائح المجتمع. والنقمة الشعبية التي بدأت تلوح بالأفق قد تخلق واقعاً جديداً خاصة وأن الخدمات التي تقدمها

---

[1] جناحي، المصدر نفسه، ص. ٥٧.

[2] المصدر نفسه، ص ٥٩. هنا أيضا أعتقد أنه من المفيد إجراء بحث ميداني لثقافة الريع التي تساهم بشكل مباشر بتفتيت المجتمعات العربية ومن ثمة إلى تفتيت الوطن.

الدولة الريعية لرعاياها قد تتعثر كمّاً ونوعاً وتشعل نيران النقمة. هذا ما شهدناه في الجزائر في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، علماً أن الجزائر دولة غنية حاولت توسيع رقعة الإنتاج للتخفيف من الاتكال على الريع النفطي والغازي.

الدول النفطية التي اعتمدت نموذجاً اقتصادياً واجتماعياً كما في مصر والجزائر وليبيا والعراق، أي النموذج الاشتراكي بلباسه الإقليمي وبظروفه الخاصة، أقدمت على فرض سيطرة الدولة في المجال العام (Public Sphere) والنشاط الاقتصادي، وخلق بورجوازية ضعيفة لا تستطيع أن تحدث أي تغيير خارج إرادة السلطة. ويرى المنتقدون الليبراليون ذلك الضعف بمثابة حجة لإخراج الدولة من دائرة النشاط الاقتصادي، وإن اقتضى الأمر إلى التخلّي عن الخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها. غير أن الظروف السياسية ما زالت غير ملائمة لطرح تلك الأجندة السياسية الاقتصادية الاجتماعية، وإن كانت عبر بوّابة تفعيل القطاع الخاص واستعادة الحيوية في المجتمع المدني. إن السمة الأساسية في تلك الدول هي وجود نوع من العقد الاجتماعي بادرت به ثورة ٢٣ تموز/ يوليو. فهناك دول عديدة في حقبة الليبرالية التي سبقت ثورة ٢٣ تموز/ يوليو لم تستطع إنجاز أي تحوّل اقتصادي أو اجتماعي لمصلحة الفئات الفقيرة. فعلى سبيل المثال لم تستطع الحكومات الليبرالية في سوريا قبل حقبة ثورة ٢٣ تموز/ يوليو من إنجاز أي تقدّم في الإصلاح الزراعي، إلى أن قامت الثورة وتمكنّت عندئذٍ النخب الحاكمة بسوريا والمتأثرة بالتغيير التي أتت به تلك الثورة، في تحقيق الإصلاح الزراعي. العقد الاجتماعي الذي أوجده جمال عبد الناصر كان إشارة لتعميم نماذج مماثلة في معظم الدول العربية إن لم تكن جميعها. فقانون الضمان الاجتماعي أوجد في لبنان في النصف الأول من الستينيات خلال ولاية الرئيس الراحل فؤاد شهاب. ويعود الفضل في ذلك إلى الرئيس شهاب في إجراء المسح الأوّل والوحيد للمجتمع اللبناني للمباشرة في ما بعد ببعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، والتي

حاول تدميرها أمراء العائلات السياسية قبل اندلاع الحرب الأهلية[1]، وأمراء الحرب الأهلية وأمراء المال في لبنان خلال التسعينيات من القرن الماضي. لذلك إن تلازم مبادرات عبد الناصر والتي تمثّلت بالميثاق (عام ١٩٦٢) مع مشاريع إصلاحية في مختلف الدول العربية، كانت الإشارة الفعلية لعملية نمو اقتصادي واجتماعي كادت أن تغيّر وجه المجتمع العربي عبر تمكين كافة شرائحه وقواه العاملة، لولا غيّب القدر أمل هذه الأمة، ومن بعده بدأ الانحدار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للوصول إلى ما نحن عليه من شرذمة واحتلال أرض الأمة.

مع تحويل مصر إلى دولة ريعية[2] منذ مطلع السبعينيات وخاصة بعد رحيل جمال عبد الناصر، أصبحت جميع الدول العربية تحمل سمات الدولة الريعية. ومن نتائج تعميم الذهنية الريعية أن النشاطات الاقتصادية في تلك الدول أصبحت تابعة للمصدر الرئيسي للثروة وهو الريع[3]. وتوزيع الريع هو ما أقدمت عليه الدول العربية خلال الخمس والعشرين سنة الماضية.

سادسا: الإنفاق الاجتماعي في الدول النفطية

إن الإنفاق العام هو إحدى آليات التي تستخدم من قبل الحكومات في توفير الرعاية[4]. ويعكس حجم الإنفاق على مختلف الخدمات العامة

---

[1] تحالف قيادات ما كان يسمّى آنذاك بـ"الوسط" مع تحالف القيادات المسيحية المارونية المعروفة بـ"الحلف" ضد "النهج" أي سياسات الإصلاح التي باشر بها الرئيس فؤاد شهاب.

[2] Ulrich G. Wurzel, "Meso-level Structures as Preconditions for Collective Action and Social Integration", in Politics from Above, Politics from Below: The Middle East in the Age of Economic Reform, edited by Eberhard Kiele, (London: Saqi, 2003,), p. 103

[3] جناحي، المصدر نفسه، ص. ٥٤.

[4] الآلية الثانية هي السياسة الضرائبية التي لا بد من معالجتها في ندوة منفصلة.

openkanal.com

الاجتماعية حجم الطلب على تلك الخدمات ومرونة الطلب عليها. وأوضح عدد من الأبحاث والتحاليل أن "المرونة الدخلية للطلب على العديد من الخدمات التي يوفرها القطاع العام هو أكبر من الوحدة. وهذا يعني أنه إذا ازداد الدخل الشخصي، فإن زيادة الإنفاق على الخدمات، مثل التعليم والصحة والمحافظة على تطوير البيئة، ستنمو بمعدلات أكبر"[1]. وهذه الخدمات تمّ توفيرها إما مجّاناً أو بتكاليف منخفضة جداً. وقد تباينت تلك النفقات من دولة إلى دولة إلا أنها ما زالت أقل نسبياً من مثيلاتها في الدول الإسكندنافية، وإن كانت أعلى من مثيلاتها في الدول النامية[2]. غير أن المؤشرات تدّل أنه حصل منذ منتصف التسعينيات نوع من التمايز بين دول حافظت على مستوياتها من الإنفاق الاجتماعي: (السعودية والكويت والإمارات وعمان)، وبين الدول التي شهدت انخفاضاً واضحاً في مستويات هذا الإنفاق: (البحرين وقطر)[3]. وهذا ما يوضحه الجدول (رقم ١):

[1] عبد الرزاق الفارس، **العولمة ودولة الرعاية**، في المصدر المذكور، ص. ١٣٠.

[2] المصدر نفسه، ص. ١٣١.

[3] المصدر نفسه

opelkandl.com

الجدول (رقم ١)الإنفاق على الخدمات الاجتماعية كنسبة من الإنفاق العام في دول مجلس التعاون

السنة / الدولة	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١
السعودية	٢٨,٨	١٦,٢	٢٩,٣	٣٢,٥	٣١,٧
الإمارات	١٨,٤	٥,٤	٩,٣	٢٢,٨	٢٢,٨
الكويت	٤١,٠	٣٣,٤	٢٢,٦	٦٥,٩❖	-
عمان	٦,٣	٩,٩	٢٤,٣	١٢,٠	١٩,٣
البحرين	٢٥,٦	٢٥,٥	٣١,١	١٨,٥	١٨,٥
قطر	٣٠,١	٢٦,٥	٢٤,٩	١٠,٨	١٠,٨

المصدر: عبد الرزاق فارس الفارس، **المصدر المذكور**، ص. ١٤١، أيضاً، صندوق النقد الدولي، **الإحصاءات المالية الحكومية**، ٢٠٠٤.

❖هذا الرقم لسنة ١٩٩٩ في جدول الإحصاءات المالية الصادر عن صندوق النقد الدولي. لا توجد فيه إحصاءات لما بعد عام ١٩٩٩.

يلاحظ أن هبوط أسعار النفط في منتصف الثمانينيات أدّى إلى انخفاض في مستويات الإنفاق بشكل عام في معظم دول مجلس التعاون.

أما في ما يتعلق بالدول النفطية الأخرى، أي صاحبة ما يقارب وجود عقد اجتماعي سياسي كمصر والجزائر والعراق وليبيا، فالبيانات الإحصائية غير متوافرة بشكل عام لإصدار تقييم ما. إن ما توفّر لديّ هو بعض البيانات في مصر معروضة في الجدول (رقم ٢).

الجدول (رقم ٢)نسبة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية كنسبة من الإنفاق العام في مصر

السنة	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٥	١٩٩٧	٢٠٠٠	٢٠٠٢
النسبة بالمئة	٣٦,٤	٢٧,٢	٣٢,٨	٢٣,٠	٣٠,٧	٢٩,٠

المصدر: صندوق النقد الدولي، **الإحصاءات المالية الحكومية**، ٢٠٠٤ (باللغة الإنكليزية).

يلاحظ انخفاض نسبة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية بشكل مستمّر وإن تخللت في السلسلة الزمنية سنوات شهدت بعض الارتفاع (١٩٩٥و٢٠٠٠)[١].

سابعا: الدول غير النفطية والنفقات الاجتماعية

أما الدول العربية غير النفطية فكانت نسبة النفقات الاجتماعية من النفقات العامة مثل الجدول(رقم ٣).

الجدول (رقم ٣) نسبة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية كنسبة من الإنفاق العام في الدول العربية غير النفطية

	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
لبنان	١٣,٩	١٩,٤	١٥,٨	١٥,٨	١٣,٥	١٤,٢
المغرب	٢٢,٤	٢٣,١	٢٤,٥			
سوريا	١٦,٤	٢٠,١	١٧,٩			
تونس	٥٩,٤	٤٦,٧	٤٧,٠	٤٧,٧	٤٢,٤	٣٦,٠
الأردن				٤٣,٣	٢٢,٣	٣١,٢
السودان					٥,٦	٨,٧

[١] هل تلازم ذلك الارتفاع مع الانتخابات الرئاسية حينئذ؟

obeikandi.com

اليمن	٢٢,٥	٢٥,٨	٣٠,٧			

يلاحظ أن تونس تتميز بارتفاع نسبة النفقات الاجتماعية ويليها الأردن مقارنة بالدول الأخرى وحتى النفطية. لكن على ما يبدو فإن الاتجاه هو نحو الانخفاض بشكل ملموس. أما الدول الأخرى فهي أيضاً في تراجع نسبي سواء بسبب تردّي الأوضاع الاقتصادية (لبنان مثلاً)، أو بسبب تماشيها مع إرشادات صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي. أن ما لفت نظري هو التباين في نسبة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية بين الدول العربية مما يعكس تبايناً في الرؤية الاجتماعية بينها، إضافة إلى الإمكانيات. فتونس تتصدر قائمة نسبة الإنفاق وهي ليست من الدول النفطية، كما أن بعض الدول النفطية من دول مجلس التعاون (عُمان، البحرين) ارتأت أن تكون نسبة نفقاتها على الخدمات الاجتماعية بمستوى دول أقلّ منها إمكانية (لبنان، سوريا، تونس، الأردن، مصر، المغرب، اليمن). هذا التباين يؤكد ما ذهبت إليه آنفاً أن قضية الرعاية الاجتماعية لا تحتلّ مرتبة عالية في سلّم الأولويات العربية، أو على الأقل تفتقد إلى رؤية مشتركة. ولا أدري إذا ما أدرجت تلك القضية على جدول أعمال أي اجتماع قمة خلال العشرين السنة الماضية، مما أضفى طابع الهامشية على تلك المسألة عند النخب الحاكمة. والجدير بالذكر أن معظم الدول العربية التي تتماشى مع الإملاءات الغربية في القضايا السياسية والاقتصادية، تتجاهل سلوك تلك الدول في معالجة قضاياها الاجتماعية. فالجدول (رقم ٤) لبعض الدول الغربية يشير بوضوح أن نسبة النفقات الاجتماعية من النفقات العامة ما زالت تتصدر النفقات بشكل عام رغم الدعوات إلى تفكيك آليات دولة الرعاية.

الجدول (رقم ٤)نسبة النفقات الاجتماعية من النفقات العامة في بعض دول الغرب

بالمئة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
السويد		٨٢,٣	٦٨,٦
النرويج	٦٩,٢	٧٠,٠	٧٢,٠
الدانمارك	٧٢,٦	٧٣,١	٧٤,٠
فنلندا	٧٤,٧	٧٤,٣	
فرنسا	٧٤,٤		
ألمانيا	٧٢,١	٧٣,١	٧٣,٤
الولايات المتحدة		٦٠,٨	٥٩,٨
المملكة المتحدة	٧٤,٦	٧٤,٧	٧٣,٨

هذه النسبة العالية من النفقات الاجتماعية تأتي نتيجة العقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها، والتي تتمثل بدساتير تفصل بين السلطات وتحدد المسؤوليات وخاصة في ما يتعلق بجباية الضرائب وإنفاقها، وفقاً لسياسات اقتصادية واجتماعية تتحاور حولها جميع مؤسسات المجتمع المدني والقوى الحيّة فيها. كما يرافق تلك الحوارات سجالات عديدة ومساءلة ومحاسبة، مما يؤدي إلى تداول السلطة كل فترة زمنية لا تتجاوز مدة ولايتين أو على الأكثر عشر سنوات.

إذا أردنا التعمق أكثر في طبيعة تلك النفقات فسنرى أن النسبة الأكبر لتلك النفقات في الدول العربية تذهب إلى الصحة والتربية، بينما حصة الأسد في الدول المتقدمة هي للحماية الاجتماعية. والجداول أرقام (٥) و (٦) و(٧) خير دليل على ذلك.

الجدول (رقم ٥) توزيع نسبة النفقات الاجتماعية بين الصحة والتربية والحماية الاجتماعية من النفقات العامة في الدول العربية النفطية

الدولة / النسبة بالمئة	السعودية ❖❖ ٢٠٠١	الكويت ١٩٩٩	الإمارات ١٩٩٩	عمان ٢٠٠١	قطر	البحرين ٢٠٠٢	مصر ٢٠٠٢
صحة وتربية	٩٣,٧	٣٣,٣	٨٨,٥	٦٢,١		١٩,٥	٨٣,٠
حماية اجتماعية	٠,٠٧	٦١,٩	١١,٥	١٥,٤		٦,٩	٣,٠

الجدول (رقم ٦) توزيع نسبة النفقات الاجتماعية بين الصحة والتربية والحماية الاجتماعية، من النفقات العامة في الدول العربية غير النفطية

الدولة / النسبة بالمئة	لبنان ٢٠٠٢	سوريا ١٩٩٩	الأردن ٢٠٠٣	تونس ٢٠٠٣	المغرب ١٩٩٩	السودان ١٩٩٩	اليمن ١٩٩٩
صحة وتربية	٧٩,٨	٦٤,٧	٨٠,٧	٦٧,٠	٩٣,٥	٩٨,٩	٨٥,٥
حماية اجتماعية	١٣,٨	٢٩,٧	٠,٧	٢٣,٢	٤,٥	٠,٧	غ.م.

الجدول (رقم ٧) توزيع نسبة النفقات الاجتماعية بين الصحة والتربية من جهة، والحماية الاجتماعية من النفقات العامة في بعض الدول الغربية

الدولة / النسبة بالمئة	السويد ٢٠٠٢	النرويج ٢٠٠٣	الدانمارك ٢٠٠٣	فنلندا ٢٠٠٢	فرنسا ٢٠٠١	ألمانيا ٢٠٠٣	بريطانيا ٢٠٠٣	الولايات المتحدة ٢٠٠٣
صحة وتربية	٣٦,٥	٤٢,٥	٣٤,٥	٣٥,٦	٣٦,٤	٢٩,٧	٤٠,٠	٦١,٩

حمايـــة اجتماعية	٦٠,٣	٥٣,٨	٥٨,٩	٥٨,٨	٥٥,٣	٦٣,٦	٧٤,٩	٣٣,٣

نلاحظ من الجدولين رقمي (٥) و(٦) أن الحماية الاجتماعية لا تشكل أولوية بالنسبة إلى الدول العربية سواء كانت نفطية أو غير نفطية باستثناء الكويت. فمجمل نفقات الخدمات الاجتماعية تقتصر على التربية والصحة وإن تفاوتت النسب، وهذا يؤكد فقدان الرؤية المشتركة العربية تجاه قضايا المجتمع، مما يعمق ثقافة التفكك الاجتماعي داخل القطر والتجزئة بين أقطار الأمة. أما في الدول الغربية فإن الصورة معكوسة تماماً. الأولوية هي للحماية الاجتماعية بغض النظر عن التوجهات السياسية القائمة. وأعتقد أن ذلك نتيجة لعقد اجتماعي في تلك الدول وتصوّر مشترك، بينما هو مفقود أو مهمَّش في الدول العربية. أما حالة الكويت فهي على ما يبدو حالة استثنائية يجب دراستها بعمق أكبر مما هو متاح في هذه الندوة. كما لا بد من لفت الأنظار إلى ضعف الإحصائيات الواردة من الدول العربية والتي نادراً ما تُظهر بوضوح حقائق الأمور. فإذا صدقت تلك الإحصائيات العربية، فلماذا إذاً الإصرار على تقليص نفقات الدولة إلى أدنى حدٍّ ممكن؟ هل هي تلك النفقات التي أدّت إلى الخلل في البنى الاقتصادية والتي تستدعي إعادة الهيكلة؟ أليس الإسراف والهدر في قضايا أخرى هو السبب؟ ماذا يبرر المستويات المتدنية للحماية الاجتماعية في الدول العربية؟ وإذا كان القرار الإستراتيجي لحكومات دول الجامعة العربية هو خيار السلم والثقة المطلقة بما يسمىّ بالشرعية الدولية لاسترجاع ما أخذ بالقوة، فما هو عندئذٍ تبرير النفقات على جيوش لا تدافع عن الأرض ولا تحمي الحدود؟

على صعيد آخر بنيت في لبنان أحلام كثيرة في فترة ما بعد الحرب الأهلية ولكن في الواقع أن ما حصل هو تراكم الدين العام إلى مستويات

قياسية[1] سواء بالمطلق أو نسبياً، بينما النفقات على الحماية الاجتماعية لم تتجاوز ١٤ بالمئة من نفقات الخدمات الاجتماعية التي لا تشكل أكثر من ١٦ بالمئة من النفقات العامة، أي بمعنى آخر إن الحماية الاجتماعية في لبنان لا تشكل أكثر من ٢,٢ بالمئة من النفقات العامة. أعتقد أن الأمر هو النتيجة الطبيعية لدولة الريع[2] التي لم تبن على قاعدة العقد الاجتماعي. إن قناعتي هي أن الإجراءات الإصلاحية التي تطلبها المؤسسات الدولية كشرط لمساعدة الدول المحتاجة إليها، ليست شروطاً تهدف إلى رفع مستويات التنافس كما تزعم، بل إلى إيجاد قاعدة مستقرة في دول الريع تلك. فهذه الدول لن تتحول إلى دول إنتاج متنوع يحتاج إلى قدرة تنافسية للاستمرار، بل إلى تثبيت الاستقرار الذي يلائم مصالح المؤسسات الدولية. فلا مانع من خلق مجتمعات استهلاكية وغير منتجة، طالما تمّ التمكن من السيطرة على القرار الاقتصادي والسياسي وخاصة في ما يتعلق بالقطاعات الحيوية الإستراتيجية كالمرافق العامة التي ستعرض إلى الخصخصة، وإلى تملّكها من قبل

---

[1] يقدر الدين العام بحوالى ٤٠ مليار دولار أو ما يوازي أكثر من ضعفيْ الناتج القومي اللبناني المقدر بحوالى ١٩ مليار دولار. أضف إلى ذلك أن قيمة الدين الموزعة على اللبنانيين تجعلها أعلى قيمة في العالم! أساس الدين أو رأسماله هو ٥ مليار= =دولار والباقي ديون لخدمة الدين! وتشكل خدمة الدين ١٧.١ بالمئة من الناتج القومي وهي ثالث أكبر نسبة في العالم بعد ليتوانيا ٣٦.٤ بالمئة، وهنغاريا ١٨.٣ بالمائة. فهل هذه حكمة اقتصادية؟

[2] السندات التي أصدرتها الحكومات المتعاقبة بدءاً من الرئيس الراحل رفيق الحريري،ارتبطت بفوائد مرتفعة للغاية فأصبحت منتجة لريع مأمون من تقلبات سعر صرف الليرة اللبنانية. فالمصارف اللبنانية وزبائنها والمقربون من القيّمين على النظام، وظفّوا أموالهم فيها بدلاً من القطاعات المنتجة . أدّى كل ذلك إلى عدم توازن في البنية الاقتصادية وتحويل الأموال إلى قطاعات غير منتجة وبرضاء القائمين على النظام. للمزيد من التفاصيل راجع د.جورج قرم.

الشركات المتعدية الجنسية. وليس من الواضح أن استبدال الملكية الاحتكارية للدولة أكثر جدوى من الملكية الاحتكارية لشركات خاصة[1].

أما في الدول الغربية فما زالت الحماية الاجتماعية مصدر العبء الأكبر وأن كانت محاولات تفكيك تلك الحماية في بداية الطريق. فالولايات المتحدة تنفق فقط حوالى ثلث نفقاتها الاجتماعية على الحماية. غير أن الإحصاءات الواردة عن صندوق النقد الدولي لا تأخذ بعين الاعتبار ميزانيات الولايات المستقلة عن ميزانية الدولة الاتحادية، وبالتالي أن قسطاً كبيراً من الحماية الاجتماعية تتحمله الولايات نفسها. لكن الوقائع تفيد بأن في عددٍ كبيرٍ من تلك الولايات بدأت ميزانيات الحماية الاجتماعية بالتقلّص، [2]وفقا للتوجهات العقائدية للنخب الحاكمة وحتى المعارضة[3].

أما الجدول (رقم ٨) فهو يعبر عن نسبة النفقات التربوية والصحية والعسكرية من الناتج القومي الداخلي، مما يحدد بوضوح أولويات الدول العربية.

---

[1] إن خصخصة قطاع الطاقة في الدول النامية لم تسفر على نجاح يذكر بل أدّى إلى انخفاض الاستهلاك مما أدّى إلى تراجع في التربية والتعليم. لذلك أعاد البنك الدولي النظر في الإصرار على خصخصة شركات الطاقة، وأعاد إمداد الشركات= =الحكومية بالقروض للاستثمار وزيادة الإنتاج. المصدر حوار خاص مع جمال الصغير مدير قسم الطاقة والمياه في البنك الدولي (٢٠٠٢).

[2] راجع الحواشي رقم ٢ و٣.

[3] **هذا إذا اعتبرنا الحزب الديمقراطي من المعارضة! تاريخياً كان يمثل الحزب الديمقراطي مصالح الطبقات العاملة وكانت لديه رؤية محددة للمجتمع الأمريكي تجلّت بمشروع "المجتمع العظيم" أو (Great Society) الذي بشّر به لندون جونسون. ولكن خلال العشرين السنة الماضية انحرفت قيادات الحزب إلى الوسط بغية الحصول على الأصوات الناخبة في ولايات الجنوب المعروفة بمحافظتها وتشددها الديني. وتجلّت الخلافات بين القاعدة الصلبة للحزب الديمقراطي مع قياداتها خلال الحملة الانتخابية الرئاسية الأخيرة عام ٢٠٠٤، عندما رفضت قيادات الحزب تبني مطالب قاعدتها. فكانت الهزيمة في المعركة الرئيسية وحتى النيابية في مجلس الممثلين وفي مجلس الشيوخ.**

جدول (رقم ٨) نسبة نفقات التربوية والصحية والعسكرية وخدمة الدين العام من الناتج القومي الداخلي في الدول العربية خلال التسعينات

النسبة بالمئة الدولة	نسبة نفقات تربية	نسبة نفقات تربية	نسبة نفقات صحة	نسبة نفقات صحة	نسبة نفقات عسكرية	نسبة نفقات عسكرية	نسبة خدمة الدين العام	نسبة خدمة الدين العام
	١٩٩٠	2000-02	1990	2000-02	١٩٩٠	2000-2	١٩٩٠	2000-02
قطر	٣,٥		٢,٤	٢,٤				
الإمارات	١,٨	١,٦	٢,٣	٢,٣	٦,٢	٣,١		
البحرين	٤,١		٣,٢	٣,٢	٥,١	٥,١		
الكويت	٤,٨		٢,٩	٢,٩	٤٨,٥	٩,٠		
عمان	٣,١	٤,٦	٢,٨	٢,٨	١٦,٥	١٢,٢	٧,٠	٠,٠
السعودية	٥,٨		٣,٣	٣,٣	١٢,٨	٨,٧		
لبنان		٢,٧	٣,٥	٣,٥	٧,٦	٤,٣	٣,٥	١٧,١
تونس	٦,٠	٦,٤	٢,٩	٢,٩	٢,٠	١,٦	١١,٦	٦,٤
الأردن	٨,١		٤,٣	٤,٣	٩,٩	٨,٩	١٥,٦	١١,٧
الجزائر	٥,٣		٣,٢	٣,٢	١,٥	٣,٣	١٤,٢	٦,٥
سوريا	٤,٠		٢,٣	٢,٣	٦,٩	٧,١	٩,٧	١,٦
مصر	٣,٩		١,٨	١,٨	٣,٩	٢,٦	٧,١	٣,٤
المغرب	٥,٣	٦,٥	١,٥	١,٥	٤,١	٤,٢	٦,٩	٩,٨
السودان	٦,٠		١,٠	١,٠	٣,٦	٢,٤	٠,٤	٠,٢
اليمن		٩,٥	١,٠	١,٠	٧,٩	٧,١	٣,٥	١,٦
موريتانيا			٢,٩	٢,٩	٣,٨	١,٦	١٤,٣	٥,٠
ليبيا			١,٦	١,٦		٢,٠		

❖**المصدر**: UNDP, Human Development Report 2005

نلاحظ أن النفقات على الصحة العامة استقرت في الدول العربية كنسبة من إنتاجها القومي، بينما زادت نسبة نفقاتها على التربية. وتتماشى تلك الإحصاءات مع تلك التي وردت في الجداول السابقة، حيث شكلت نسبة النفقات على الصحة والتربية القسط الأكبر من النفقات على الخدمات الاجتماعية. واللافت هو أن تلك الأولويات بالنسبة إلى التربية والصحة، تأتي وراء نسبة النفقات العسكرية التي ما زالت تشكل أكبر نسبة من النفقات، وإن تراجعت نسبياً خلال التسعينيات، وكأن وجود القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة، خففت من أعباء النفقات الوطنية! أو ربما تماشياً مع قرارها في الخيار الإستراتيجي للسلم في المنطقة، متجاهلة عدوانية إسرائيل وطموحات الإمبراطورية الجديدة.

حاولت في هذا البحث تبيان بعض الحقائق. **الحقيقة الأولى**، أن التوجهات العالمية التي يسيطر عليها الفكر الليبرالي تهدف إلى تفكيك دولة الرعاية، وذلك عبر توصيات مؤسسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. من جهة ثانية اعتبرت أن مفهوم دولة الرعاية أو الرفاهية ما زال مبهماً إلا في الدول التي تأثرت بمسار ثورة ٢٣ تموز/يوليو، وأنشأت نوعاً من العقد الاجتماعي الذي لم يعمر طويلاً وبات مرشحاً للتفكيك. وبالفعل باشر عددٌ من الدول العربية بتطبيق "إصلاحات" اقتصادية وفق تلك التوصيات، علماً أن التداعيات الاجتماعية معروفة مسبقاً بسلبياتها تجاه الفئات الفقيرة في تلك المجتمعات. وبالتالي حاولت هذه الدول تدارك تلك السلبيات فأقدمت على إنشاء صناديق اجتماعية لتوفير ما أسمته الحماية الاجتماعية، والتي لم أستطع تقييمها بشكلٍ وافٍ بسبب حداثتها نسبياً وبسبب عدم توافر المعلومات الكافية حول تجربتها. ولكن على ما يبدو من الإحصاءات المتوافرة أن الأولويات للحكومات العربية كما تترجمها نسبة نفقاتها الاجتماعية من النفقات العامة أو من الناتج الداخلي العام، لا تكمن في بناء دولة الرفاهية أو

حتى الرعاية علماً أن مفهوم تلك الدولة ما زال مبهماً في أحسن الأحوال أو غائباً عن أدبيات المثقفين والمفكرين العرب بشكل عام، وكأن الموضوع يعود إلى عصرٍ ولى زمنه!

أما **الحقيقة الثانية**، هي أن الدول العربية هي دول ريعية تستند إلى نظم حكمٍ فئوية لا تكترث بإيجاد اقتصاد إنتاج متنوع يفرض المساءلة والمحاسبة، وبالتالي يعرِّض النخب الحاكمة إلى مساءلة ومحاسبة هم يريدون التفلت منها. وبالتالي أقدمت الدول العربية على توزيع ما يمكن توزيعه من الريع للحفاظ على سلطتها وليس لتوفير الرفاهية أو الرعاية لمواطنيها. كما أعتقد أن مفهوم المواطنة لم يتعدّ مفهوم الرعية التي لا تستطيع أن تسائل أو تحاسِب. وأعتقد أن كافة محاولات الإصلاح التي لا تقضي على بنية النظام الفئوي القائم، لن تفلح سوى بالإبقاء على الوضع الهزيل، ولن تأتي بإصلاحات سياسية واقتصادية تؤمِّن فرص العمل والرفاهية لمواطنيها.

من جهة أخرى تطرّق البحث إلى عدة مواضيع لم أستطع الاستفاضة بها أولاً لضيق الوقت، وثانياً لأنها كان من المفروض أن تعالج في أوراق أخرى. ولكنني أقترح أن تقام أبحاثُ ميدانية تشمل القطاع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وحتى السياسي، لتعميق مفهوم ودور مؤسسات المجتمع المدني، وبخاصة تلك العائدة لنظام التكافل الموجود في تراثنا، لبلورة مشروع اقتصادي واجتماعي إنساني يساهم في تحقيق الرفاهية للمواطن العربي.